

٤١٣٣٣



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

۲۲۲



۱۳۱۷



۴۹

۱۵۰

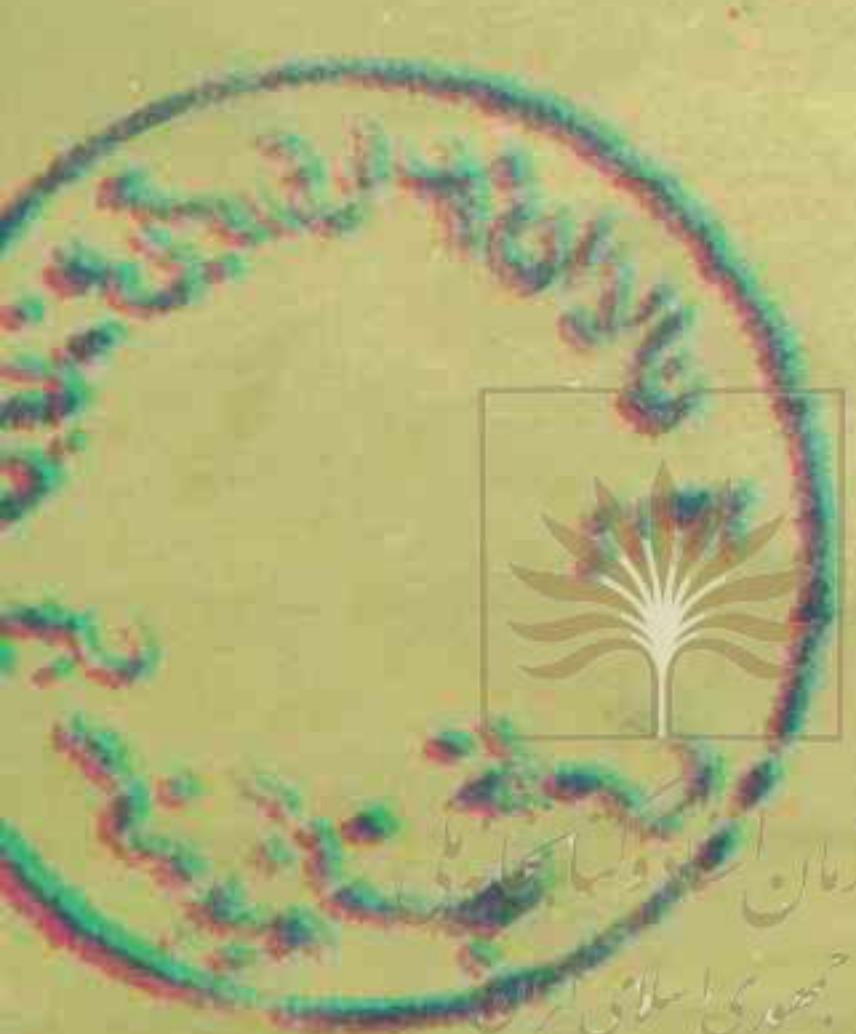




۵۴۸

حسین نو ازی
مسؤل مخزن

کتابخانه



تقریرات جناب حیدر علی عبدالرحیم ٹیوٹر راز درس مرحوم شیخ اعجاز الحق

۲۴۲

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عبد الله بن محمد

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خاتم النبيين وآله الطيبين الطاهرين

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

امرين احدهما ان تفسد الجماعة فمفروقات الدين والأخبار الواردة في ذلك اكثر

من ان يحضر ولا يترك شرط منها يتمنا وتركا **ففي** **لك** صحيح ان سنان العبدية في جماعة

يفسر صلوة الفجر أربع وعشرين درجة وحسنت رزاة ما يدور الناس ان الصلوة

في جماعة تصلي صلاة الرعد وحده بخمسين وعشرين صلاة فاعلم انهم صدقوا فقلت

الرعد بن كيسان جماعة فقال نعم وروى عن محمد بن عمار عن الرعد بن كيسان المكنون وهو

في مسجد الكوفة في صلاة او صلوة في جماعة فقال الصلوة في جماعة في قصر مسج

ما ورد ان الصلوة المكتوبة في مسجد الكوفة بقدر ألف صلاة وان النافذة في بقدر

بجسماء صلوة وان كلوكس بغير تلاوة ولذا ذكر لعباده ومرتلة اية من فاتحة الفداء

ولهذا الأثر في جملة من في الله عز وجل ومكرهم في من عن كن ب

اللهم والى موم الشيخ ابى محمد جعفر بن احمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انه

جبرئیل سبعین افسوس بعد صلیت افکار فتا لیا محمد ان ربک فی ذلک السلام

اهدركم بشي قلت فانلك الهديتان قال الوتر ثلث اوقات والصلوات

الخمس في جماعة قلت ما صر سيرا لا تتر في الحكمة قال يا محمد اذا كانوا اثنين كتب الله

لكل واحد بعد ركعة مائة وخمسين صلوة وإذا كانوا ثلثة كتب الله لكل واحد

بكرتك ستمائة صلاة وإذا كانوا الأربعة كتب الله لكل ركعة واحدة ركعة الفأومائة

صلوة وإذا كانوا في كتب الله الحمد واحد لكل ركعة الفين وأربع مائة صلاة وإذا

كانوا ستة كتب اليه لكل واحد منهم لعمركم اربعة آلاف وثمانمائة مملوءة واذا



واذ كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بغير ركعة تسعة آلاف وستمائة صلاة و
 اذ كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد بغير ركعة تسعة عشر الفا ومائة صلاة واذ كانوا تسعة
 كتب الله لكل واحد منهم بغير ركعة تسعة وثمانين الفا واربعمائة صلاة واذ كانوا عشرة
 كتب الله لكل واحد منهم بغير ركعة سبعين الفا والفيء وثمانائة صلاة فان زادوا
 على عشرة فلو صارت السموات كلها مدادا والارض رافدا والتفلة من الجنة
 كتابا لم يقدر ان يكتبوا ثواب ركعة واحدة بمكة بدرها المؤمن مع اللام غير
 من سنين الف مئة وعشرة وخمسة الدنيا وما فيها سبعين الف مرة وركعة يصليها
 المؤمن مع اللام غير مائة الف دينار يصدق بها على ابن ابي لهب وسبعة بسجدة
 المؤمن مع اللام في جماعة غير مئة رقة وتمر في ثقلية عن الصادق
 عليه السلام الصلوة خلف العالم بالف ركعة وخلف القرش بمائة ولو لوحظ بعض
 الخصوصيات لتبلغ الحسبة لا يحصى الله **واما** الاخبار الدالة على ذم تارك
 الجماعة فكثيرة افي كصحة ندرة والغصير الصلوة في جماعة فريضة مرفوعة على السلام
 الصلوة فريضة وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها ولكنها سنة من تركها
 رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علم فلا صلوة له وصحبتنا محمد لا صلوة له
 بشهد الصلوة غير من اسجد الا مريض او مشغول وروايت ابن ابي عمير
 رسول الله صلى الله عليه واله با حراق قوم في منازلهم كانوا يصلون في مسكنهم زلازل
 ولا يصلون الجماعة فانه حينئذ قال رسول الله في ضرب البصر وربا اسجد لله
 النداء ولا احد في القود في الجماعة والصلوة معك فقل له النبي صلى الله
 من منزلك الى المسجد حبله واحضر الجماعة ورسول الله صلى الله عليه
 الله عليه وآله لقوم تخفرون المسجد اولاد حرق عليكم منازلهم وهيبة ابن سنان
 اناس كانوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله ابطاوا عن الصلوة في المسجد فقال رسول الله صلى



لم يترك قوم يدعون الصلوة في المسجد ان ما كتب يوضع على ابوابهم فمؤقت عليهم ما فتح عليهم يومهم
 وسورة ابن الجعفي في الصلوة لم يصب في المسجد المسلمين الذين علموا ولا غيبة لم يصب
 في بيته ورغب في حقايق ومغرب عن جماعة المسلمين وحسب على المسلمين غيبة وسقطت منهم عدالتهم
 وحسب امرهم واذا دفع الى امام المسلمين انذره وحذره فان حضر جماعة المسلمين والامام حذر
 عليه بيته واكثر في مجلس الصدوق في معنى البرقة ونواب الامام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يشهدون الصلوات ولا تمرن مؤذنا تؤدون ثم امر رجلا من امرته وهو على قنبر في قوام
 يومهم لانهم لا يؤمنون الصلوة وفي مجلس الشيخ رفته الى امير المؤمنين عليه السلام ان قوما
 من حمران السجدة لا يشهدون الصلوة في المسجد فقال عليه السلام لعفرون معن صلواتك جماعة
 اولي جوت عن وليك اورويا ولا تجاورهم وقيل ايضا ان امير المؤمنين عليه السلام بلغ ان قوما
 لا يحضرون الصلوة في المسجد فخطب فقال ان قوما لا يحضرون الصلوة معن في مسجدنا فلا تلو
 ولايت ربنا ولايت ورونا ولايتنا كونا او يحضروا معنا صلواتك جماعة وان لا تشرك في
 دورهم فاحرقها عليهم او يقتلوا قال فان منع المسلمون من مؤاكلتهم ومثرتهم ومنعهم
 من حفرة الجماعة المسلمين وروايت اربعة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تترك الجماعة
 رغبة عنها وعن جماعة المسلمين فلا صلوة له وفي رواية ابن الجعفي عن ابي بصير في حقايق فلا
 صلوة له بين المسلمين انه وروايت اربعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من خلع جماعة المسلمين
 قد شرع رغبة الايمان من عتقه **وهنا** اخبار اخر واردة في حضور الجماعة في الصبح
 ولعل ايها وفي بعضها ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجوات يوم فلان الفرفاقيل
 فاقبل بوجهه على من ستر من الناس بينهم باسماهم فقال من حضر واد الصلوة فقالوا
 لا يا رسول الله فقال اغيب عنهم فقالوا لا فقال اما ان ليس صلوة اشتد على الناس فقال
 من هذه الصلوة ولعل ان لو علموا ان فضلها لا تلوها ولو صبروا في سرائر قال
 الصادق عليه السلام من صلب الغداة ولعل ان الله في جماعة فهو في ذمة الله عز وجل



وقوله فانما يعلم الله وفهم قوة فانما يعرف الله تعالى وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ولعل الله وصلاة افادة في مسجد في جماعة فهم طائفة اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الخبر
 وظاهره منها وان كان هو وجوب الجماعة كالملة العامة الذاهبون الى وجوبها على الايمان
 كافر جماعة منهم او الى وجوبها على الكفاية كافر اخر منهم الا ان المستفاد من مجموعها هو استحباب
 المؤكد كما عليه صواب ونطق به التصريح في بعضها لعدم وجوبها **قائمتها** في ان لفظ الجماعة
 في لسان الشرع والمتشرعة يراد به اي معنى فانه قد بين في الصلاة في جماعة كذا وهو في الاخبار كثيرة
 كأدب وكذا في كلمات الاصحاح قد بين في خبر عن جماعة المؤمنين فكذا او من ترك
 الجماعة فكذا وقد بين صليته الجماعة وحضرت الجماعة وقد بين في فاد في فلول الى الجماعة
 وقد بين الجماعة واجبة في كذا ونجته في كذا وبعده في كذا وقد بين صلاة الصلوة الصلوة
 الرجب جماعة وغير ذلك من اللطائف الواردة في الاخبار او في كلمات الاصحاح
 ولا ريب ان هذه اللفظة ليست بمعبر واحد في جميعها وليست من باب التثنية كالفاء
 وليس هناك جامع قريب فيقول ان اللفظة لغة اسم جمع لطائف من الناس لم يظا
 اجتماعهم وان كانوا متفرقين ولا يطلق حقيقة على ثلثين بل على تسعة وتسعين
 وهي سلب الجماعة عما حوّل الثلث وما في بعض الأخبار من ان الاثنين خافوا من الجماعة
 او ان المؤمن وصل جماعة فص ضرب من التوسع بآراة كون ذلك كالجماعة في الغيبة
 او لا فتابع صفين من الملائكة مع المنفرد الذراذن واقام او صف واحد منهم اذا قام
 ولم يؤذن على ما في بعض الاخبار وكذا في ذلك **ما** المراد بها في تلك اللطائف
 فاحد معان جماعة المصلين والهيئة الاجتماعية المعهودة ونفس الاجتماع للذكر
 مفوم تلك الهيئة اكنهته والوسط او لسان التجوز في تلك الاستعمالات على



تقديره قهر من النجوى اللزوم على تقدير الدفعة الاولى والثالثة كما لا يخفى وفي كون
الهيئة الخاصة من منومات المبرية ليكون الجماعة والافراد موضوعين مختلفين
كالعصر والاداء او في الشخصات الخارجية لهذه الصلوات تكون هي والافراد فريدين
متحدين من حيث المبرية مختلفين من حيث الخصوصية كالظهر والعصر وجهان وعمل
هذا اثر فيها اذا نور الجماعة والاداء وعمل المأمورين كلهم على الدفء وقع الدليل بطل
وعلى الثاني يصح وكذا فيها اذا نور الجماعة وادى بوظائفها ونسج الاداء الى آخر الصلوات
لكن اتفق ان بعض اهل الصلوات على الدفء وحده لا يرد ذلك وفيما اذا
عدل عن الجماعة الى العوار وفيما اذا كان يرد اذ من اول الصلوة في ادراك الاداء في
الركوع ونحو ذلك فتدبري بانعقاد الجماعة على تقدير الثاني وبطلانها على تقدير
الاول وان كان لا يكون البعض هذه الثمرات عن كلام وشيئا يقول في تحقيق ذلك
ان الله تعالى **الفصل الاول** فيها يصح فيها جماعة والافعال فيقول
وبالله المستعان ان المشهور بين الصحابة سجد الجماعة في جميع العرائض ومن
المشهور انه مدبر على اجمع وكيفية الجماعة والعبد بين لزومها وتناكف
الصلوات اليومية وتدين في الصلوات الربية والتغير الاول في شهر الثقل
والآيات الواقعة في اليوم بخلاف الثاني فانه كغير الدارانية الخمسة وفي
الغنية الاجتماع في فرائض اليوم والليله عند اذنية الجمعة سنة مؤكدة بدليل الله
المراد من ظهوره في التغير الثاني في الدفعة الخمسة الدارانية وقد اذ غروها
من الدارانية ثبوت الاستصحاب بعد استثناءها في جميع الفرائض كذا في
اليومية وغير المودة والخصية هي المندورة وصلوة الاحياء وغير المودة



الطواف في مدارك هذا التعميم ويدخل في ذلك أيضا اللابات والاموات في
لكن انما فان استغاثه هذا العموم الاخبار فمما لا يصرح به في كونه وانما لان
القدر لم يتبين من الاخبار ومعاقدها كانت استجابها في اليومية دونها يعنها والابا
برقة عرف صراحة هذه المصوم في اليومية بمفهوم كهرافة اخبار اخر في الاموات
وكذا ظهور الاخبار في اخر في وجوبها في الحجة وكونها بدعة في انما فلا عدما استثنى
ولا كلام لنا لان الله في المندورة وصدقة الاحتياط وكثير الطواف فان استغاثه التعميم
حتى في هذه المسئلة لا يخفى على كل من يرجع قوله في كونه بعد ان صرح بهذه المسئلة اخبار
في غير كل حشر وفي استغاثه هذا التعميم من الاخبار نظر احر حتى في هذا المسئلة كما يشير اليه
في المسئلة واحتمال عود المسئلة الى جميع المسئلة ان ذكر احر حتى يكون كل واحد منها
محرر الله بعد كيف وبعضها كالبيومية حاله لا يفي نعم الله تعالى في هذا المسئلة
ليست في تبرئة واحدة لانه يمكن ان يخرج خروج المندورة والاحتياط من الغرايض
لكون الوجوب فيها مشوبا بالندب اما وجه الاحتفال كما في صدقة الاحتياط الى رفع
ناقله مستقلة في تقدير التمام اذ في وجه الحزم كما في المندورة ان من مندوبة بالاحتياط
واجبة بالعرض بخلاف صلوة الطواف فانها ليست بهذه المسئلة فتنزع في الغرض انما
ولما تقدم الكلام في الطواف مذكورة وان كان بعض الدلائل بعم المسئلة ان ثم فقوله
امت التمسك في اثبات الاستحباب حتى في ركعة الطواف بالطلقات المتقدمة
الواردة في مقام استحباب الجماعة فكل واحد يعلم انها واردة في مقام حكم آخر ولا تطلق
لها اصلا وهو التمسك بذلك التمسك في نية الجزئية والشرطية بقوله عليه السلام
صلوة واحدة خير من عشرين حجة بكيفية يصح ذلك ولم يجوز عنوان الجماعة هنا والافعال



الصلوة هناك وفسد ذلك الاستدلال بقوله تعالى فاركعوا مع الرாகعين برتبة ان المعز انكم اذا ارادتم
 المؤمنين راكعين فالحقوا بهم في ركوعهم ولا ترفعوا أصواتهم فوق صوتهم فتتلوا آياتنا في اناس فيها اذا كان
 في الخرج جماعة متقدمة وكثير من تلك اليوميات تتخذ لها الجماعة والكلام في ايجاد الجماعة في ركعة
 الطواف من اول الامر يمكن ان يلو منها الجماعة اصلا بان يرلوح كونوا اولاد المصلين في
 الدنيا بالصلوة ولا تخربوا عن طريقهم ترك الصلوة فلا يستأمنها لزيح الامر بالكون مع
 طائفة مصلين وعدم الخرج من جماعة المسلمين فتأمر بهذا القياس حال التمسك ببعض الناس
 المتقدمة التي لم تكن ظاهرة في حضور اليومية كقوله عليه السلام الصلوة في جماعة تنضد على صلوة
 القدر اربع وعشرين درجة كافية صحيحة ابن سنان او خمس وعشرين صلوة كافية حسنة زراره وغيرهما
 الاخبار المتقدمة لغرض يمكن الاستدلال في ذلك بالصحة واحدة منها واهم ما رواه
 زراره وتفسيره قال قلنا الصلوة في جماعة فريضة هر فقال عليه السلام الصلوة فريضة و
 ليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها ولكنها سنة من تركها رغبة عنها وخرج جماعة
 المؤمنين من غير علم فلا صلوة الا ان صحى الاستدلال بهذا الصحيح بمصيبة على من
 قرأها فنقول بناء على نقل قوله عليه السلام في الصلوات بمحول الذر هو المفروض ولكن
 لفظ كلها تأكيد للصلوات اما ان يكون قوله عليه السلام وليس الاجتماع انما من سلب
 العموم الذر هو بمنزلة السلب المحر في كقولنا لا يطيب كل ما يتم المراد به ان يكون نفي وجوب
 الجماعة عن جميع الفرائض عبارة عن نفي وجوبها عن بعضها وبذلك وجوبها في بعضها واما
 ان يكون من سلب عموم الذر هو بمنزلة السلب الكا كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور
 ويكون المعنى ان الجماعة لا تجب في شيء من الفرائض ويقع التعارض مع ما في الصحيحين وبنينا
 دل على وجوب الجماعة في الجمعة والعيدين لأن الكتاب المحر في نفي السلب الكا ويتجه الى



٦
 إلى تفصيل الحقيقة بأحد التلخيص من الفرائض وإما في تقدير سلب العموم فلا تغافل عن غيرها ولا إلى
 التفصيل لأن الديكاح كجزء لا ينفصل سلب الجزئية والاستدلال لا يتم على تقدير عموم السلب
 على التقريب للثبوت وليس متعين لاحتمال إرادة سلب العموم الذي لا يتم معه الاستدلال ولو لم
 ما ذكره أهل البيان من إجماع سلب العموم لوقوع العموم في جزئية السلب وعلى عموم السلب
 لو انعكس الأمر لم يتم الاستدلال للثبوت لوقوع كل في جزئية النفي في الحقيقة إلا أن ثباته من آثار
 لا يخرج عن نظر ولذا ذكره بعضهم قائلين بأن القاعدة أكثرية لا كنية نعم لو كان قوله عليه السلام في الصلوات
 متعلق بالموضوع الذي هو الاجتماع لكان الموضوع هو الاجتماع المقيد بفراصلها وكان الضمير
 المنصوب بكلمة الاستدراك مذكرا كما في الشرح لبعض ما مر إلى هذا الاجتماع المقيد كان الاستدلال
 على عموم جواز الجماعة بقوله عليه السلام لكنه سنة فماذا للذين قوله عليه السلام وليس الاجتماع أن يكون
 من باب عموم سلب فإن المعنى الاجتماع لا يجب في شيء من الفرائض ومفاد الاستدراك
 مع أن الاجتماع في كل الفرائض سنة وبغير ركعتا الطواف في هذا الديكاح الكفاية إلا أن الظاهر
 يقتضي الفرق المفروض بالمفروض في تذكير الضمير المنصوب بالاستدراك غير صحيح وإنما كما
 كما هو الصحيح ظاهر في العموم لا الصلوات كالمجرور كذا في الاجتماع وتأويل الاجتماع بالجماعة
 لا دلالة له وإما قوله لكنها سنة فسوق لرفع ما أوجبه في الديكاح من نفي الاجتماع وهذا
 التوهم على تقدير عموم سلب يتصور على وجهين أحدهما أن يتوهم بعد نفي وجوب الجماعة عن كل
 واحدة من الفرائض نفي اجتماعها عن كل واحدة من الفرائض فاستدركه عليه السلام بقوله
 لكنها سنة يعني أن الجماعة سنة في كل واحدة واحدة من الفرائض ويكون مفاد الاستدراك
 مع موجبة كلية منطبقة على المذكر لا في إخراج الجمعة والعيد من التمسك بأول
 للاخبار على وجوب الجماعة فيها وإن يتوهم من النفي المذكور نفي اجتماعها عن مجموع الفرائض

هذا هو المقصود
 من الاستدراك
 في الاجتماع
 وهو الاجتماع
 المقيد بفراصلها



حجت المجموع ولو باعتبار البعض والعموم فالاستدراك في الموجبة جزئية هو ثبوت الاستصحاب
 في الفرض في الجملة اذ به يتحقق ذلك سلب المتوهم والاحتياج اليه لا يخرج من ذلك الاستدراك
 على حد ما سبق اذ لا يراد تخصيص القضية المستفاد من الاستدراك بخصيص سلب الحكم الذي
 هو مثله الاستدراك نعم يمكن تخصيص هذا التخصيص على الوجه الدليل بالقضية المستفاد من الاستدراك
 لكونها كلية بان يقر ان جماعته مستتجة في جميع الفروض التي هي اثنتان واما الاحتياج على
 الوجه الثاني فلكونها قضية جزئية لا يمكن جعل هذا التخصيص على الوجه الاول اذ لا عموم له ليس يخرج
 تلك المثلة كما لا يعلم ان درج هذه المثلة التي هي محل بحث تحتها ومنه يعلم عدم صحة الاستدلال على
 الوجه الثاني واما على تقدير سلب العموم كما فالمتوهم المذكور يتصور على وجه واحد وهو انه لما نفى
 وجوب الجماعه عن بعض الفروض اعترضنا بذلك المثلة بناء على ان القضية السالبة لهذه في قوة
 السالبة الجزئية توهم ان نفي الاستصحاب عن ذلك البعض الذي هو كل ما عدل المثلة فاجابة عليه السلام
 بثبوت الاحتياج في هذا البعض الذي هو جميع الفروض بعد وضع تلك المثلة وهذا العموم ايضا
 ينطبق على المذهب الذي اعترف به اظهر لك ان الاستدلال بالجموعه انما يتم باحد وجهي المثلة الاولى
 ان يقر قوله عليه السلام في الصلوات كلها من مقتضات الاجتماع لان الاحتياج اليها مشترك
 الاستدراك فيكون كل موضوع الاجتماع في كل الصلوات كالن سلب المذكور كما ايضا
 موضوع هذا الاجتماع المعينه وصلوات الطواف تندرج في تلك الموجبة الكلية الدالة على
 استحباب الجماعه في جميع الفروض غاية الامر انه خرج تلك المثلة من هذا العموم بقية هذا السلب
 مندرجه فيه لان تخصيصه في الباقي كقولنا قد اثبتنا ان الظاهر تعلق الطرف بالمعنى
 وان المعهود في كتب الحديث ثبوت القضية المنصوب بكلمة الاستدراك لانه كبره والمرجع
 الذي هو الاجتماع لا يثبت فيه التباين والاحتياج كما في ان جميع الأطراف في نفسها لفرض

نسخة الاصل في مكتبة الميرزا محمد باقر السمرقاني وادبها في المطبعه المطبوعه في طهران سنة



الفضل وبقى ان المناسق من قوله عليه السلام ليس الاجتماع هو عموم السلب الدال على نفي الوجوب عن كل
 واحدة واحدة من الفرائض ويكون معار الاستدراك مع موجبة كلية دالة على ثبوت التخييار
 في كل واحدا واحدا من الفرائض رفعاً لتوهم نفي ثبوت التخييار في شيء من الفرائض على طريقة
 عموم السلب كالسلب الملقوف الذي هو منسباً وهذا السلب المتوهم وقد اشرنا آنفاً الى ان صلوة
 الطواف مندرجة في تلك الموجبة الكلية ولولم يدر اخرج الحجعة وختيها لكن قد كبر
 بان تلك القضية الموجبة وان كانت عامة لكن قوله عليه السلام من تركها رغبة عنها اخرج نوجب
 تخصيصها باليومية نظير تخصيص المطلقات بالرحبات لقول تعالى ولعولمتن احق تنه
 بردهن ضرورت ان القوة ظاهرة في التهديد على ترك الجماعة في صلواته الى كان
 الاجتماع فيها معهودا عند المسلمين من غير انهم الاجتماع فيها وموظف في اليومية الى
 وطبقها الاجتماع لها ويشير الى ذلك تفسير الترك بالرغبة عن الجماعة والاعراض
 عن المسلمين والتوعية المترتبة على هذا الترك المقيد لا يكون الله في اليومية لان التوهم
 في باب الحجعة ولعمري معلق على هذا الترك من غير حاجة الى الرغبة والاعراض
 مع فيكون اثبات التخييار وكل نفر الوجوب متوجها الى ما عدله الاجتماع وصلوة
 الطواف التي لا يتفق صدورها الا في المستطيع مرة واحدة في جميع العمر ليست عامدة
 الصفة ومن هنا يعلم جواب اخر عن الاجتماع بما كثر على الوجه الاول ايضا لان عموم
 تلك الموجبة الكلية بعد اخراج الحجعة ولعمري بعد ما يندرج في الفرائض الى قضية
 الذي مر في اليومية **المسألة** ان يكون قوله عليه السلام ليس الاجتماع من
 باب السلب العموم الذي هو بمنزلة القضية المهمة التي لا يقتضيه اريد من نفي وجوب
 الجماعة عن بعض الفرائض لئلا يعارض ما دل على وجوبها في بعضها من لا بعد دلالتها



على الوجوب في البعض الذي لو بالضم المقام فإن المقام وبعد ثبوت الوجوب في البعض الذي هو تلك
الثلة بالدلة القطعية يراد بالبعض الأول الذي يقع عنه الوجوب بالثلة من جميع الفرائض
وتوهم المراد من نفي الوجوب في هذا البعض الذي هو كل ما سوا المستثنيات نفي استحباب
الجماعة في ذلك البعض أيضا فدفعه الله تعالى عليه السلام بقوله لكنها سنة في هذا البعض الذي
هو كل ما خلا الخارج وظن أن هذا العنوان العام للفرائض التي لم تكن من الثلة صادقا
في كعت الطواف وأنه عليه السلام قال كل فريضة لا تجب فيها الجماعة تسحب فيها الجماعة و
صلوات الطواف لا تجب فيها الجماعة فتسحب فيها الجماعة والله تعالى في هذا الوجه على هذا
ما أثرنا إليه في الوجه الثاني وهو أن قوله عليه السلام من تركها رغبة أي يخصص الفرائض
اليومية على التقرب المتقدم ولم يخص التقرب أن الموجب بحكم بانه لا صلوة له في غير تلك
الثلة هو الترك على سبيل الإعراض لا مطلق الترك كما في تلك الثلة التي يكفي عند ترك
الجماعة فيها في الحكم بانه لا صلوة له وأما على تقدير ارفقة عموم السلب واردة لمعنى الثاني
من معنى التوهم فليصح الاستدلال بالصحة أصلا لكون القضية الرافقة لهذا التوهم المستثناة
من قوله عليه السلام لكنها سنة موجبة جبرية لا يندرج تحتها صلوات الطواف بغيرها ولا فضا
أن الاستدلال بهذه الصيغة صحيح للمتنافى منها على ما أثرنا هو عموم السلب وتوهم السلب أيضا
سالبة كلية ودفعه بقوله عليه السلام لكنها أي يرجع إلى موجبة كلية هي أن الجماعة سنة في جميع
الفرائض ويرد عن هذه الكلية صلوات الطواف أيضا ولم يثبت اختصاص الفرائض في هذا
القضية باليومية وليس لقوله عليه السلام من تركها رغبة عنها ظهور فيها بوجوب ذلك التخصيص فإن
معهودية الاجتماع لليومية لا يقتضي عدم معهوديته لغيره أو حرمانه من أن ينزل الترتيب
المستفاد من الفقه عن ترك الجماعة في تلك الثلة مستثناة وكافية ترك الجماعة



الجماعة فيها في التهديد لا يقتضيه التقسيم بحال ان يكون التقسيم بالمرتبة شأنه ان ترك
 الجماعة فيها في غير صورة المانع الشرع لا يكون التامع الاعراض والمرتبة نظير قوله تعالى فلم تقلون
 انبياء الله بغيا كقوله في الشريك كثير وان يكون المراد بالتهديد ما يكون لازما للترك المقيد
 وان يكون مصدر الفقرة مسوقة في مقابلة المبالغة يعني ان ترك صلوة الجماعة في مطلق
 الفرائض غنبة وادعاء فلا يصلح له من غير حاجة في ترك التهديد في ترك الجماعة في تلك
 الملة ويكون التقسيم بذلك اشارة الى عدم انفكاك ترك الجماعة بدون العلة عن المانع
 والمرتبة من باب المبالغة وتسميها صحة الاستدلال بالصحة في فعل الصدوق في
 باب الجماعة وفضلها قال الله تبارك وتعالى وادعوا الى الصلوة واتوا الزكوة وادعوا
 مع الرالكين فامر الله تعالى بالجماعة كما امر بالصلوة وفرض الله تبارك وتعالى على الناس
 من الجماعة الى خمسة عشر صلوة فيها صلوة واحدة فرضها الله في جماعة وكرهية
 فاما في الصدقات فليس الاجتماع اليها مفروض ولكنه سنة وتركها رغبة عنها
 وعز جماعة المسلمين اجم وهو مذكور في انه لا يثبت من الرواية عموم السلب فان
 فتوى هذه العبارة ظاهرة في الاشارة الى الصحة وفي حذف كلمة كل الموازنة للسلب
 العموم اشارة لطيفة الى الحكم على عموم السلب وكيفية بطلان في فقه الحديث وما يؤيد صحة
 الاستدلال بالصحة ان الراوي في اوله ان الجماعة في اليومية فريضة ام لا ومثلاً
 توهم انه رآه ان المانع فان يكون بوجودها فاجابه اللام عليه السلام بان
 ليس مفروض في الفرائض فضل عليه السلام عن محمد رسول الله وهو الفرائض اليومية
 لا مطلق الفرائض في اتي بالظاهر مقام التسمية فيها ان لا يجزى ثابت في كل
 الفرائض ولو لم تكن يومية ولو كان المراد بها اليومية لكان المناسبات الضارمة
 لا الاظهار بان يقول بمفروض فيها ولم يبق للعدل عما يقتضيه القواعد العرفية



الاشارة الى ان هذا القول لا يظهر من المذكور مع التاكيد بغير ثبوت الاستصحاب في كل الفرائض
 وجه عموم السلب وما ذكرناه في الحديث المذكور من جملة من المناقشات فقد عدا ان ايراد
 التمسك بغير الدلالة في باب تشييد الدخان والله اعلم بالحديث المذكور لا غير من الاستدلال
 وللدلالة في هذا الباب على صواب الجماعة في الفرائض وجه عموم الاجابة في استيفه
 الدالة على ان الجماعة في النافذة بغيره وكل جمعة صلاته وعاد لا يصح تطوع في جماعة وعاد
 انه لا جماعة في نافذة وجه الاستدلال في المسئلة من الخبر ان النافذة ميزان الجماعة
 وجه عدمية وجد النافذة ^{تتفق} كالحاق وترشود ثبت الجماعة فيكون ان صلتها الطواف
 ليست نافذة وكل ما ثبت نافذة يجوز فيه جماعة كما يستدل به الاجابة والدالة على ان
 السهولة لا سهولة ثبوت احكام السهولة فليد السهولة وجه الاجابة والدالة على انه لا سهولة
 نافذة ثبوت احكام السهولة لفريضة ويمكن التفرع بوجه آخر هو ان المسئلة من الاجابة
 المذكورة ان التفرع من الجماعة كما يظهر من قوله عليه السلام في بعض تلك الاخبار ان
 من اهلها نافذة ولن يجمع للنافذة فيكون مقتضى الجماعة مجموعا ولا مانع منها سوى عنوان
 التفرع المفروض فعد في كعت الطواف فيكون ان مقتضى الجماعة في كعت الطواف موجود
 والمانع منها مفقود وهو مستحق تكون كل جمعة في الجماعة فلهذا يستحب في الجماعة وما
 يدل على ذلك الوجه او يوجب عموم الفرائض معاندة الاجامعات وعدم ثبوت تخصيصها
 بغيرها اصلها في الحج في السئلة بقاعدة التمسك في ادلة السائل قال بعد
 الاجتماع والضرورة على استصحاب الجماعة في الفرائض حتى في المنزوت وصلاة التماسك
 وكعت الطواف وهذا القول كاف في اثبات التعميم لكون المقام مقام الاستصحاب
 لا يفر استلزام سقوط الواجب الغير الثابت فيه المسامحة لانه من اللوازم و
 التمسك في ذلك المفهوم كما ثبت النافذة بالتمسك مع استلزام حرمة ^{القطع}



القطع على القول بها والوضوح والفسر مستحسان به مع سقوط الواجب منها ولا يحتاج
 لعدم ادلة التمسك به وفيه ان قاعده التمسك بها تجري فيها كغيرها في استصحابها بعد الفراغ عن فردية
 شرعا وعدم حرمة كما اذا اريد اثبات فضيلة العتق عن الهيبام والادعاء بعد دلالة الأدلة
 على مشروعية كل واحد منها واما اذا اريد اثبات الاستصحاب فيها لم يثبت بعد فردية و
 لا مشروعية فله وللاب انما تكون في المقام في صدر مشروعية الجماعة في كونه الطواف
 واثبات فضيلة الجماعة فيها في افراد في افعال اثبات صدر مشروعية الجماعة ونحن ان
 في صدور اثبات المشروعية والقاعده المذكورة لا تصلح لاثبات ذلك الا ترى اننا لو شكنا
 في مشروعية العتق للكفاية واردة الحافه بذنوب الفردين لا يمكننا اثبات ذلك
 بالنظر عن المذكورة وظن ان استدلال المذكور ارادة في المقام اثبات فضيلة الجماعة في
 صلوة الطواف من فعلها فرادى في توضيح المقام ان التمسك مراتب عينية متدرجة
 منها ما تجزئ في العمل المذكور يقينا ومنها ما يشك في جريانها فيه ومنها ما يردل
 انك بعد النظر ويعلم بعدم جريانها ووجه حجة لولا ان تجزئ فيها يقينا ما اذا اريد
 اثبات الاستصحاب في غير ما يمكن من المبرهيات المتخرجة نعلم بعدم حرمة وعدم كراهية
 ويورد المرفية في الاباحة والاحتجاب كاحتجاب الكبرياء في ادل كل شهر ضيق
 ان يبق انه مستحب لقاعده التمسك واثبات الاحتجاب في ذلك لا يمنع منه احوال الاباحة
 وعدم الاحتجاب نظر الى ان اثبات الرحمان امر زاير على الاباحة التي هي مقتضى الدليل
 الاول الذي لا ينافي له لان هذه الامور لا تقاوم تلك القاعده كيف لو اريد ذلك
 بغير مورد للقاعده المذكورة لان مقتضى الدليل هو ذلك في كل مقام فمعنى احتجاب
 هذا القاعده رفع اليد عن تلك الامور المتعارفة لها ووجه القيد فيها التمسك بها في
 المبرهيات المتخرجة اذا شك في خصوصية بان فيها او كان احوال بعد ثبوت مشروعية



المورد

كانت في الفلوات في مسجد معين اذ وقت بعينه وكذا ذلك من الموارد المشكوك ان
تلك القاعدة في اثبات حرمة شرعية من المحرمات ولم يبلغ فيه امر من قدر الشك
مقتضى الاصل وحرمة نفس البقاع بغير البقاع عدم ثبوت ذلك الاصول منها تضاد تلك
القاعدة ومن هذا القيد اثبات الاستحباب في عرف من عرفه قبل الدليل الدخيل في الدال
على عدم استحبابه اذ على حرمة نظر الى الاحتمالات البعيدة كاحتمال حذف او ضمها او
تقية وكذا ذلك مما يطبق مع الاستحباب كما اذا شك في جواز الجماعة في الصلاة في مقابلة
الدالة الدالة على انه لا جماعة في صلاة ومسئلة استحباب الجماعة في ركعت الطواف من هذا
الباب في المروايات فضيلة الجماعة فيها تلك القاعدة في مقابلة هذه المعينة مع
في هذا المشرعية من في مقابلة الدالة الدالة على انه لا صلوات الدخيلة الكتاب ووجب
الدعالة بتركها عند هذه العمومات لا دليل على تخصيصها بغير صلوات الطواف في التمسك
تلك القاعدة في اثبات الاستحباب في مثل ذلك يستلزم طرح الدليل بغير دليل فان الطواف
لورفع ليد عنها بمجرد تلك الاحتمالات البعيدة لم يبق للفقهاء عين ولا نزاع ومن
هذا القيد ان يشك في شرعية مبرهنة في مقابلة الاجابة بالدالة على حرمة
نفس البقاع بغير البقاع ويرى لو ثبت استحبابها بتلك القاعدة ومسلكت لبيت
هذا القيد من حيث هو اذا شك في كون شيء مشروعاً وعدمه ودار امره بين الاستحباب
واحرمة بعد ما ثبت شرعية فردا فردا استجابة من الجاهل بين الفردين فيتمك تلك
القاعدة في اثبات اصل المشرعية والخاص الفرد المشكوك بذلك الفرد المعلوم
فان استحباب الجماعة في اليومية مثلاً ثابت شرعاً وشك في استحبابها في الطواف
مسئلة فيتمك تلك القاعدة في استحباب الجماعة في الطواف الحاقاً بالجماعة في
اليومية فتقول ان هذا التمسك غير صحيح اما اولاً فلا عرف من التمسك



١٥
 التمسك بها انما يصح فيما اذا اصر الفردية وشك في الاستحباب وفي العام شك في ان هذا الفرع
 من الجماعة مشروع ام لا واما ان تلك القاعدة غير صالحة لتشريع ذلك واما ان هذا الفرع
 اثبات كون هذا الفرع فاضل من الفراد بغيره طريق بعض ما كان واجبا فيه على تقدير عدم
 الاستحباب هو اكد وسورة فيه فعه الدلالة الدالة على وجوبها وفوات الصلوات بغيرها بل
 يدفع الدلالة الدالة على اعادة الصلوة ان نغذر كما فيها ولتتمسك بقاعدة التمسك مع
 من ذلك ما لم يثبت محتمل لو ثبت عدم صحة ذلك سقوطها وسورة في الجماعة اليومية
 مادل عليه الجماعة والسنة الذين بها عموم مادل على اتمام الصلوات باقتضاها وادل
 وجوب الدعاء على من تركها فيها ولا في الموضع فلدليل على سقوطها وعدم ^{الدعاء}
 تركها بغيره وخرم ثبت تخصيص تلك العمومات بما عدا الجماعة في ركعتي الطواف كما ثبت
 تخصيصها بما عدا الجماعة في اليومية وبالحكمة ان التمسك بتلك القاعدة في اثبات ^{الافضل}
 انما يتم فيما اذا ثبت الفردية وشك في الاستحباب اذ ادل دليل على ان الكفارة في الشيء
 الفلاني الصوم وشك في ان العتق الذي هو من افراد الكفارة جزاء فاضل من الصوم ام لا
 فنثبت الافضل في العتق تلك القاعدة واما اذا اريد اثبات هذا الفرع مع الشك في
 اصر المشروعية كما في المقام فالتمسك المذكور مستند له في المحدثين غير سديد بل
 الاعلام هذا هو كما في حريان تلك القاعدة في المذوات ولا الكلام في
 اللوازم التي التزم بها القائل المذكور فربما في حريان القاعدة المذكورة فبعد القول فيه
 ان لا يلزم تلك اللوازم فيما اذا ثبت طرقاتها بتلك القاعدة الاثر انما اذا ثبت استحباب
 فعل او ترك من المحبة في الوضوء لا نقول بجواز المسح بقلبه مع انه لا يلزم استحباب
 الفعل المذكور نعم كل لازم كان مرتباً على الثواب الثابت بدلالة الاستحباب يلزم به ولا
 اللوازم التي تكون من لفظة الدلالة الشرعية اجتهادية كما ان لازم اصولية فلا يصح اثباتها



بقا من التمسح واما مسئلة حرمة قطع النافله فلان الدليل لو لم يدل على حرمة القطع
 العمر ما قلنا بحرمة هذا بل ثبت استحبابه بتلك القاعدة نعم لو ثبت سرعية النافله بمنع قوله عليه السلام
 الصلح خير موضوع لقول بحرمة قطعها لعموم قوله تعالى لا تبطلوا الصلوات واما ثبت في ذلك
 بقا من التمسح فله دلالة في حرمة قطعها واما مسئلة الوضوءات المنذورة والدليل
 المسنونة فنقول ان المستعمل من الدلالة ان الوضوء مثلا لا يربط التمسح بالاربع احدث
 الوضوء في ارادة قراءة القرآن او تخفيفه كوضوء كل يوم وكل وضوء ثبت استحبابه بتلك القاعدة
 بعد ان فهمنا من اطلاق الوضوء ان العرض منه لا يرفع الا حدث او تخفيفه كجزء الدخول معه في
 بشروط الطهارة ومقتضى يدل على استحباب الجماعة في صلوات الطواف اطلاق معنى
 الاجتماعات المدعاة على استحبابها في الغزاة التي لا دليل على تقييدها باعداد من الصلوة
 من اخرج في الروض والذكر الاصاح بلفظ عندنا على استحباب الجماعة في حضور المنذورة
 وهو يدل على استحبابها في صلوة الطواف بالاولوية وجبر الاولوية ان المنذورة منذورة
 بالاصح وان وجبت لبعض وقد دل الخبر على عدم مشروعيتها لجماعة في اهلها
 فاذا ثبت استحباب الجماعة في المنذورة مع احتمال حرمتها فيها ثبت استحبابها في غير الطواف
 بالاولوية للقطع بعدم الحرمة من غير حرمة التشريع من مطلق كما لا يخفى والتعقيب نحو عندنا
 وان لم يكن ذلك حضور الاجتماع الاصطلاح لكن اجتماع بالجمع للفقهاء ثبت في
 الاصول كونه اقوى من الاجتماع الاصطلاح الكاشف عن رأي الامام في الفروع
 غير ان كل في هذا الاجتماع لا سند او للدلالة لما اثرنا من ان ثقله في ثقات والفقهاء
 متفق على الدلالة على العموم ومن هنا ينشأ وعرفه احتمال ارادة اليومية من لفظ
 الغزاة الواقعة في الاجتماعات الممكنة وتعين عليها على ظاهرها ان كل فرقة
 بعد اخراج المكف والعقيد وبعد التام في ذلك يعلم ان الحق هو استحباب الجماعة



الجماعة في المذورة والالتزام بالصلوات لا بأس بتجريد الكلام فيها مع وجه التخصيص فنقول اما
 صلوات الالتزام التي تجب على المصالح من جهة الشك في عدد الركعات للصلوة التي ياتى به
 اللسان في غير صورة الشك في عدد الركعات لا احتمال لنفس فيها فيدل على جواز الجماعة فيها دخولها
 في الفرائض التي هي معتقدها الجماعة المكية ودل الصبي المتقدم على اجتماعها فيها وفصلها
 ما يثبت للقول بعدم الجواز امران ينظر الى احدهما الى ان عدم إمكان الدخول فيها بعنوان
 الجماعة من اول الوهلة وثانيهما الى ان هذا الصلوة لا بد ان تقع في الخارج على وجه
 تكون جابره على تقدير التخصيص وناظرة مستندة على تقدير الكمال اما الاول
 فيشعر في بانه ان كيف يجوز الدخول فيها بعنوان الجماعة مع احتمال كونها في ذلك
 الواقع على تقدير عدم احدى اليها اذ لا بد في صحة ذلك من اول الامر احرار عنوان
 الوجوب وصدق الفرضية حتى يقع العقار الجماعة والمفروض عدم إمكان احرار ذلك
 لانها لا بد ان تكون قابلة للامرين محتملة للنوعين فان العنوان المسوغ للجماعة هو
 الفرض والعنوان المحرم لها هو التقدير وكل منهما محتمل واصله عدم اللتمام معارضة
 باصالة عدم التخصيص ويجوز ان يكون ذلك ان اصالته عدم اللتمام كافية
 لجواز الجماعة في ذلك ضرورة ان الجماعة غير معلقة على عنوان الفرضية كما لا يمكن
 احرار ابل على ما عد المندوب بل عرفت ان المسوق من الاخبار ان التقدير عنوان
 من الجماعة وظان ان المندوب على طبق الاصل هو التخصيص فاصله عدم الكمال كافية
 في اثبات عدم المنع والمعارضة باصالة عدم التخصيص ما لا وجه له بعد كون التخصيص
 على طبق الاصل مضاف الى ان ظان الاخبار بالدلالة على كون هذه الصلوة جابرة على تقدير
 التخصيص انه اذا ثبت التخصيص في الفرض كما انه اذا ثبت التخصيص في التقدير
 الشرعية بين الامرين في الموضعين فاذا ثبتنا التخصيص في الفرض ثبت في التقدير



المذكورة لا بد من معرفة نية الله في هذه الأصول المسببة وأما الثاني فمقرر ان صلوة الله
 لا بد ان تكون قابلة للتقدير والاستقلال بمعنى انها على تقدير النقص تكون جارية وعلى تقدير التمام
 تكون صلوة مستقلة فاذا اصبحت جماعة وزكر كالحمد تكون الامام متحمله لا تفصل للجمعة
 تقدير النقص من تقدير التمام تكون الجماعة واقعة في انفرادها بل فكيف تقع في
 مستقلة وبالحكمة مقتضى الاخبار الواردة في هذا الصلوة انها لا بد ان تكون على تقدير
 الكفاية اليها وعدم الكفاية صحيحة وعلى تقدير اللاتيان بها جماعة تكون على تقدير عدم الكفاية اليها
 نافذة ويطلق الجماعة فيها تقع في اصلها باطله وتجبوا ب المنع من عدم الصلوة بحجة
 على الاول والمنع من عدم الصلوة لا يستقل على الثاني وكسنة اما في الاول
 فلنك الفرض اللاتيان فيها باحد لانه لا يمكن الامام منها ولا يعطى احدى فيها بالقدار واما في
 الثاني فلان يطلق الجماعة لا يستلزم بطلان الصلوة على صورة العدل في
 الجماعة الى الانفراد وصورت موت الامام وعدم وجود من يوجب وكما في الموارد
 التي يظهر الصلوة فيها الجماعة وليس هو الصلوة واما ما ذكره من ان
 مندوبه بالانفراد حق وفاق للمعنى استحب الجماعة فيها ايضا لذلك الخبر الصحيح ونفسه
 الفرائض فيها بغير المندوب يحتاج الى دليل وقد عرفت عدمه ودعوى الانطوائى
 اليومية ممنوعة مع انهم يفتوا والاجماع على استحباب الجماعة في حقهم المندوبين والامام
 المنقول على استحبابها في مطلق الفرائض فحقا تعد برفع المندوبين عن الفرائض
 الواقعية في ذلك الخبر وفي مذهب الاجماع المذكور لا يفر ذلك في المقصود بعد وهو
 هذا الاجماع الخاص والعرضي المانع بعد تخصيص ذلك بحكم العام والمنع في هذا
 الاجماع انما هو دعوى صدق انفرادها فينبغي في الاخبار الدالة على ان الله
 يبرع في النافذة الجماعة ولا يفر في احتمال اندراجها في النافذة فحقا يجوز ان

واما المندوب في هذا المورد فانه لا بد من ان يكون له صفة الكفاية في هذا المورد



اثبات التفاضل عنوان الفرض في التكليف الاحتمال واصله عدم الدخول في التقدير معارضة باصلية
عدم الدخول في الفرض والظاهر ان النزاع في المنذور انما هو بعنوان كونها مندورة واردة كل
ما كان ندبا بالذات ولجبا بالفرض غير معصية ليلية الدفن حال الاستحباب فيمكن القول بجواز
في المنذور وعدم اجواز في صلوة الاستحباب وجب التوق مع اشتراكها في اصلية الفعل و
عرضية الفرض ان الوجوب العرضي المنذور حق الدخول في كالفرائض الاصلية فيمكن
ادخالها فيها وفي هذا الصلوة حق للمتنوق فلا يلزم من دخول تلك في الفرائض دخول
فيها نعم لا شك في الجماع في الاستحباب صلوة اليومية التي كانت واجبة على الميت
بالدلالة كما لا شك في المنذور الواجب للصلاة كنذر اليومية الا ان الذر يسهل كطلب
اجزاء الاجماع المذكور ان الدليل على جواز الجماعة في المنذور وبها يفيض عموم قوله عليه السلام
للاجماعة في نافلة على تقدير صدق النافلة عليها وحيث ان المنع من احتمال صدق
النافلة كان الواجب مع قطع النظر عن الدليلين المذكورين تحقيق ذلك فتقول ان
هذا مبني على فهم معنى النافلة التي دل الدخول على عدم جواز الجماعة فيها فان كان معناها
ما تصف بوصف التقدير بغير بناء على شرائط التسليم لبدء فدل في باب المشتق سواء
كان يجب الذات فيها كالمعانة والتمتع غير الميت لم نفلا كالمندورة فالمندورة
خارجة عنها ويجوز الجماعة فيها لانها مفروضة بالغفر وان كان ممضا اما انصف منها
الصفة بالذات ولو في زمان فخر داخل فيها ولا يجوز الجماعة فيها وان كان ممضا
ما انصف منها لصفة ذاتا وفعل معا كالروايت الغير المنذورة فالمندورة ايضا
خارجة ويجوز الجماعة فيها لعدم كونها نفلا بالغفر وبعبارة اخرى ان اراد بالغفر ما هو
التطوع يحرم فيها الجماعة وان اراد بطلق الزيادة فيجوز فيها الجماعة وعلى تقدير ارادة
المنذوب فانما ان يراد المنذوب الفعلي فتخرج او يراد المنذوب ولو في وقت يقتل



واما تدبير ارادة مطلق الزمانية فاما ان يراد الزمانية عن الفرائض الاصلية الاصلية فتدخل
 لانها زايرة عليها كما ان صلوات الهيئات والمعاينة والكنجيات كلها ايضا اذ تصدق عليها انها
 روايت عن الفرائض الاصلية او يراد الزمانية عن مطلق الفرائض فتخرج اذ ليست زايرة
 عن الفرائض بهذا المعنى بل هي احديةها وضع فان كان هناك ما يدل على ان المراد من النافذة
 ما هو تعين الاخذ به وعدم مقتضاها جواز او منقضاء وان لم يكن كما هو الظاهر في مجموع ال
 الاصول التزم مقتضاها عدم اشتروعية في غير ما ثبت في كتابها ان شخص في ذلك لا يكون
 عن الاشكال لعدم معلومية المراد من هذه اللفظة في لسان الشارع وليس المقام مما يرجع فيه الى
 العرف وكما يمكن الدراج في الفرائض التي هي معتقدها لجماع بما ظاهرا الوجوب العرضي يمكن
 الدراج في النافذة التي هي مورد الاجابة بما ظاهرا لنفسه للصحة وكما يمكن المنع من الدراج
 في النافذة بدعوى الظهور في انفس الفعالة يمكن المنع من الدراج في الاول بدعوى ظهور الفرائض
 في الفرائض الاصلية والاولوية والذوقية في اللغة والطلاقات الكتابية السنة في جملة
 من الموارد ارادة مطلق الزمانية كقوله تعالى فتمجدهم فان ذلك وانهما له حق نافذة قبل
 ومنه قوله تعالى وبالموت عن الانفال لان مطلق الزمانية لا ينفع بدون تعين الميزان
 عليه اهو الفرائض الاصلية كما يدعى في النافذة لم هو مطلق الفرائض كما تدخل في الفرائض
 والرجوع الى كلمات الصحابة في غير هذا المقام بل وفيه ايضا مع قطع النظر عن دعوى الجماع
 على جواز اجماعه في خصوص المنذورة مما لا يميز اكمرة في فصل الاصل منهم في حكم ما كان منذورا
 بالصدر واجبا بالعرض ولو في غير المنذورة مما يميز اكمرة فقد ذهب جماعة الى ان
 احكام تلك السهو غير جارية في صلوة الهيئات وصرح اقرئانه لا يجوز للمصلح ان
 يصلي المنذورة على المراحلة مع جواز النافذة على المراحلة عند اهم مرتبة كلف الغطاء ولا
 يجوز في النوافل الاصلية وان جيب العارض بعد معاوضته او المنذر وكوه ثمرة مطلقا



مختصا ولولا الاجتماع المنقول عن الذكر في اجواز كان جواز الجماعة في المنذور مشكوكا ويمكن ان يكون
 منسبا والاجتماع المذكور دعوى دخول المنذور في الفوائض التي اذ في المشهور استحباب الجماعة فيها
 كما يؤيد استنادهم في اكلهم لعدم يجوز للدينان بالمنذورة على الراجح ان الاجتماع الذي لا ينافي
 الشرائع فغير الفريضة على الراجح ففهموا ان الفريضة تشمل المنذور وان كان حال المنذور
 كل كان شاكلا في نظائرها اقرب كالاستحباب لصلوة الدفن ولذا لم يعطفوا على المنذور في نظائرها
 التفريق بين مندر المنذورة من حقوق الالهية وبين من حقوق اخلق وان كانت محمدا لان
 لقائهم ان يحصل بغير التسوية بينهما نظر الى وحدانية المبدأ وهو الله ثم اشياء والراجح
 على النفس بالاختيار سواء كان الطاعة لله ام للغير ولعلك بعد التمرين في ذكر تنقضي شأنه
 في عكس المنذورة كالمعالي التي واجهته بالهدى والذات مندوبة بالعرض فيمكن دخولها في
 الفوائض من حيث هي فيها الجماعة نظر الى عموم الفرائض للفرائض المصلحة وفي النافذة حتى لا يصح
 الى ارادة المنفذ النفع ولو كان في بعض المصالح وقد يتبين منها بجواز وان لم يقترب في
 المنذور بعد ان المراد بالفرائض هو الفرائض بالذات وان عرضها الاستحباب والمعالي
 كذلك وان النافذة هي ما كانت نافذة ايضا بالذات وان عرضها الوجوب وهذا هو اللزوم
 فيصير الجماعة في الحالة كلها كان الدينان بها استجابا لتعلق الامر شرعا بها او لرحمان الله
 العلي الكاشف عن الامر شرعا واما بدون الاستكشاف المذكور فلهذا ما سبق وقس على
 المعادة في هذا الباب التبرع عن الاموات وهكذا كان في الدينان بالصلوة ثانيا وثالثا
 او في خارجة لا احتمال الا احتمال المنفعة فيصير فيها الجماعة لكونها فريضة بالذات فدخل
 في الفوائض بعد دعوى ارادة ما كان فرضا بالذات لان هذا الاحتمال ان كان من الامام
 المأموم معا كان جواز الجماعة صحيحة نظر الى كفاية كونها فريضة بالذات وبهذا الوجه
 احتاط المأموم بذلك حزن الامام وان يكون صلواتها رعية طاعتان ليس فيها



واما لو احتاط اللام فاقته اذا لم يؤم به في صلوة اخرى لا يخلو من الشك واما هذا الشك في
 اقتداء المفترض بهذا المعنى المحتاط عدم مكان احوال كونها صلوة لدوران من الصلوة بين
 الواجب لو كان المأثم به اوله باطلا واللعوية لو كان صحيحا فادام من الصلوة مردودة بين
 الفرض والفقهاء يحذف عنوان الصلوة لمكان الترديد وبدون هذا الدلالة يصح اقتداء نعم
 لو كان هناك لم يشرع في اقتداء ولو كان نذرا لكفائية كونها في الصدر مفروضة بل
 ولو استكشفنا ذلك الامر الشرعي بالعلم لعقله واما بدون الامر الشرعي فلا يصح الاقتداء ولو
 حكم لعقله رجحانه بدون ذلك الاستكشاف وعنه هنا منع في الذكر على ما كان من اقتداء العالم
 بالعبادة بالمنهج الذي يصح الاربع جهات ومنه يعلم الاشكال في اقتداء المفترض بالاحتاط
 بل في الاقتداء فيها اذ ادوار الامر بين كون صلوة اللام فرضا وكونها نفلا فانه ما حكم
 الفرض يظهر الاقتداء لدوران الامر بين الجواز والحكمة وكذلك في ادوار الله
 بين كون صلوة فرضا وكونها احتياط نعم مع الاقتداء في المنهج في القبلة بمثل ذلك
 الاحتاط بمثل ذلك هذا القياس كقول يمكن الذبح في الاشكال في اقتداء
 المفترض بالاحتاط بان المسافر ينصف الاخبار ان الصلوة التي يفعلها الآن ان
 بعنوان الاحتياط نفرا الى الله تعالى صلوة شرعية مطلوبة ولو كان تقدير عدم كفاية
 اليها ونسج على تقدير صلوة اخرى شرعية وان كان كفاية وتعالى على العمل المذكور
 ثواب الصلوة للثواب المذكور المنقار وان ثبت فلا حظ فيها الواردة في كفاية
 الاحتياط فانها تدل على انها من الصلوة على تقدير كمال الوضوء تقع نافذة في
 الواقع وصلوة مرضية في نفس الامر فان قوله عليه السلام في صحيفته اكلية الواردة في
 بين الاثنين والاربع فان كنت انا صليت ركعتين كانت ثمان تمام الذكر
 وان كنت صليت اربعا كانت ثمان نافذة وقوله عليه السلام في رواية اخرى



غير الواردة في الشك بين الثالث والرابع فان كان صاعا ربعا كانت الركعتان فله والله
مت الرابع ظ في ارادة التعليل بتعليم امر واقع مفروغ عنه ليس المراد بهذا التعليل شرح
صلو الاحتياط ليكون استدل عليه السلام بذلك مصاراة برغضة تعليل غير شرعية ولا
يضر في حال الاحوال فيستأخر التعليل المذكور ان صلوة الاحتياط على تقدير عدم
اليها لا تقع لغوا بل صلوة شرعية وظان ان في المعادة ينبغي ان يكون على هذا المنوال
ولا حظ ايضا لبعض الاخبار الواردة في جواز الصلوة مع اليقين الدال على ان
الصلوة معهم ان لم تقع فريضة ولا تطوعا تقع سحبة انما فله وفي بعضها الدبر جعلها فله
في رواية جعفر بن محمد بن ابيه عليها السلام في حديث انه سئل عن الدمام ان لم يكن الاثني
اصف خلفه ^{انما} واقر قال عليه السلام لا تصرفه لو بعده قبله افا صل خلفه
واجعلها تطوعا فقال عليه السلام لو قبل النطق لقبحت الفريضة ولكن جعلها سحبة وفي
رواية تافه المؤذن قال قلت للبحر عليه السلام اني اصاب في اهلي واخرج بهم قال
عليه السلام اجعلها فله احدى فان الدبر جعلها سحبة او فله طاهر في عدم وقوعها لغوا
وفي ذلك والله ان هم في احد الصلوات كذلك وان كان استغفاله ذلك من الاجابة حتى جبه
لا لطف في حجة وبرية مخفية وحسب هذا ارتفاع الشك في جواز اقتداء المفترض بالمعيد ^{المعيد}
حسب حجة عدم مكان اعراس عنوان الصلوات المفروض نزولها في الصلوات وتعد اللغو نظرا
لا عدم اليقين بالاجاز المذكور ولو بطريق تعبد ظاهري وجب الدافع ان الاخبار المذكورة
كافية في اعراس عنوان الصلوات الشرعية فيقع الاقتداء بها واستراطا ورواها اليقين من ذلك
الموجب للاعراس المذكور في غاية السقوط وما يتوهم من ان الاقتداء في الاعراض المذكورة
كما يقتضيه صحة الاقتداء بالمعالة في الوقت يقتضي صحة في خارج عبارة اخر الزم ان



ليعجز الجماعة في قضاء المعانة بقضاء المعانة في صورة تركها في الوقت فيمكن دفعه بانه لولا
 الدليل على المنع من ذلك لقلنا به لم نقصد اثبات جواز الاقتدار في الوقت ايضا ^{طلاق}
 حتى فيما اذا تكرر المعانة ويا في المعانة ثانيا وثالثا ورابعا وهكذا فان ذلك مما لا ي^{عز}
 دليله وانما قصدنا الجواز في الوقت في الجماعة من اننا ذكرنا تلك الاخبار للاستيناف والاعتقاد
 لا وجه للاستدلال واما ما ذكر الشهيد في الذكر من عدم جواز اقتداء العالم
 بالقبلة بالمتغير فيها فليس له خبر كون صلوة الامام المهدي احتياطا لينا في ما ذكرنا من الجواز من
 من ذلك الخبر ان وظيفة هذا المهدي اربع صلوات للخبر والدالة على ذلك كون هذه
 الصلوات الاربعة في حقه كاربعة ركعات في حق العالم حتى كان الصلوات الاربعة في
 حق المهدي صلوة واحدة وهي فالأقتدار بواحدة من تلك الاربعة والاعتقاد عليها
 كالأقتدار بركعة واحدة والاعتقاد عليها في البطلان من الأقتدار بالركعة قابل لان
 يقع صحتها اذا لم ينو الاعتقاد عليها من اول الامر بخلاف الأقتدار بصلوة واحدة فانها
 ان وقعت على عكس القبلة مثلام علم المأموم بذلك قبل السنة لا يشرع له الدخول فيها
 والحق فيما علم المأموم وقوله في القبلة انما هو العلم بحصول الواقع منه يعلم جواز
 الأقتدار بما يوقعها في القبلة والاعتقاد عليها من جواز ما ياتي به في الجهات الاربعة عليه
 ضرورة حصول الصلوة المطلوبة وان وقع ثلث منها لغوا فان اعترض من ان المنع
 المذكور الذي ذكره الشهيد من اقتدار العالم بالمتغير لا خبر ان كان ما ذكره من
 عدم جواز الأقتدار في فريضة كاملة بركعة واحدة مع الاعتقاد على تلك الصلوة لا
 يجوز الأقتدار في بعض الفريضة بصلوة كاملة مع الاعتقاد المذكور ايضا كجاء
 بالفوق الواضح من الصور بان في الصورة الاولى لا يمكن للعالم بالقبلة جواز
 عنوان صلوة الامام في اجتهته التي يعلم المأموم عدم كونها الصلوة القبلة ^{العلم}

في بيان ما ذكره الشهيد في قوله ذلك في حق من جاز من جواز اقتداء العالم بالمتغير



بعد العلم بكونها غير القبلة يعلم بعدم كون الصلوة اليها صلوة ومعه لا يمكن احوال كونها صلوة
 في الجهة التي يعلم بكونها هي القبلة فاحراز كونها صلوة وصحة الاقتدار بها لا يصح على المأموم كونها
 هي الصلوة الواقعية كما اثرنا اليه بخلاف الصورة الثانية فان المنع في القبلة اذا اراد
 الاقتدار بالعالم بها يحزر عنوان الصلوة الشرعية ولو لم يحز في حق نفسه واما التقاض في ذلك
 بالصلوة المرددة بين الفرض والاحتياط الا في وجهه الشك في عدد الركعات فيمكن دفعه
 بان الظاهر حال ما يأتي بالصلوة او بغيرها من العبادات في نور التقرب به الى الله عز وجل ان
 في دمنه فرضا مستقلا لا مشددا احتياط الذي هو معرض للمخزومية على تقدير نقصان مضاعف
 الى امكن استغلة الجواز في ذلك من الضابط الذي استنبطناه من الاجتهاد والواردية في
 صلوة الاحتياط وفي الجماعة مع العصبية العصابة وعلى هذا القياس دفع الشك في الاقتدار
 فيما كان صلوات الامام مردودة بين الفرض والنذر او بين الفرض والمعدة لا محال نقص
 المانع به ولا صلوة الاستحباب المستعارفة في هذه الاطوار فلا يخرج الاقتدار بها عن الاحتياط
 وان مع الاقتدار فيها غير انظر الى عدم الدليل الموجع في الاول والجماع على الجواز
 في الثاني بدليل في الذكر اصر القضاة على المسئلة ولو منفردا بل مطلق الاحتياط
 بقصد صلوة يكتفي فيها كماله وان كان هو المشهور وعليه العمل نظر الى عدم لفظ ينقص
 في ذلك بخصوص وجه المنع تارة نظرا الى ما دل على نفي العسر والخرج وكون الترتيب سهلا
 سمحا والجواز اخر نظر الى ما دل على العسر والتعسر واجتهاد في سبيل الله وما دل على الاحتياط
 ثم رجع الجواز نظر الى قوله تعالى ارايت عبيد الذين ينهون عباد الله الى الله والى الاجتهاد الدالة
 ان الصلوة خير موضوع والى ان الاحتياط المشروع في الصلوة من هذا القبيل والى
 اجماع الشيعة عصرنا وما رايته الى اخواننا فاقدمه وما رايته اجيزا هو الوجه كالاكتفاء
 وليس المقام مقام ابطال الاستدلال بل ما دل على نفي العسر والخرج وكون الترتيب سهلا سمحا



في جماعة من الفرائض

والظاهر ان يجوز لا يقول بجواز حتى اذا لم يمسح ولا كبرج ولكن دفع الله تعالى في الناس
 بهذا الصلوة ايضا في الفرائض بدور وحواله في الفرائض التي هي عقد الجماعة على احوال لان
 الظاهر الصلوة المستحقة لنفسه عن الميت ما يقتضي في حال المصالح ان تلك الصلوة قد فاته
 عن الميت ودمته مشغولة بها فتكون داخلة في تلك الفرائض فلا يقول على احتمال غلوة
 الميت كما لا يقول في الوصية بالزكاة والخمس والنج والدين وكذا ذلك وما سبق
 يعلم دفع الله تعالى في اوقات الصلوة ما مرددة في الفرض الصلوة والكنية هذا هو الكلام
 في الصلوات المستحقة على جهتين **واحدة** النوافل العرفية فانه عدم
 الجماعة فيها عدا استثنى من الاستنفاد والعبد مع فدية لئلا الاوجب وربما قيل
 استنفاد العبدين بانها ليست داخلة في النافلة التي دل الاخبار على كون الجماعة فيها محرمة
 حتى يصح اخراجها منها ضرورة ان المنفردة النافلة ما كان بفعله الذات في هذه واجبة
 بالذات فلو كان مندرجة في الفرائض التي دل المصنف والجماعة على استحباب الجماعة فيها لما
 من ان المردود بالفرائض كان فرضا بالذات واحتمال ان يراد من النافلة في تلك الاخبار
 ما يعبر عنه العرفي بدفعه جوارح الجماعة في المنصورة ولم يصحوا بخروجها عن النافلة و
 الاستنفاد عن ذلك تنهيه بحكم بدورها في الفرائض لغير وجوب الاقتضائه الاستنفاد
 الاستنفاد لتفريقهم بدور العبد في الفرائض ايضا حتى ذلك استبان ان استدلال
 بعض المتفقين على عدم جواز الجماعة في العبدين بانها نافلة ولا يجوز الجماعة في النافلة غير
 صحيح لما اثرنا من عدم دخولها في النافلة ولذا قال في محكي السرائر بعد ذكر هذا الاستدلال
 بذاتنا على من ذهب الى ذلك لان قال فاما تعلقه بانها نافلة لا يجوز اجمع فيها فتلك
 النافلة التي لم تكن على وجه من الوجوه ولان وقت من الاوقات نافلة واجبة في صلوة
 صلوة الاستنفاد ومنه الصلوة اصلها الوجوب وانما سقط عنه شرط

فان قيل انما يكون هذا الاستدلال من بابا عدم وجوب العبد في الصلوة فليقل



وفي جميع افعالها ما كانت عليه من قبل ان محمد اى حجة لك يمكن الذبح
 الا لكفى المذكور بالبرام الطماع الاستثناء او ان هذه الصلوة مع وجوه الزاظر
 موضوع ومع قد موضوع اخر وللادل من الواجبات الذاتية ولا تغير من ذبته في
 حال الصلوة من النوافل الذاتية في شهر الثرية ولا يخفى بعد الدليل اذا عرفت ذلك فاعلم ان
 انه ليس على عدم جواز الجماعة في ما عدا المستثنى من النوافل بعد الاجتماع بقسمية الاخبار
 المستفيضة كصحة تسليم بن قيس في خطبة مولانا ميرزا موسى عليه السلام وامر الناس
 ليكتموا في شهر رمضان الذي فرغية واعلمتم ان اجتماعهم في النوافل بدعية وصحة الغنلة
 ان رسول الله صلى الله عليه واله قال ان الصلوة بالليل في شهر رمضان النافلة في جماعة بدعية
 ورواية سامة بن مهران واسحق بن عمار ان هذا الصلوة نافلة ولن تجزى للنافلة شيئا
 كل منكم وعده ولغير ما علم الله في كتابه واعلموا انه لا جماعة في نافلة والرد في
 الفصل ولا يصح التلويح في جماعة لان ذلك بدعية وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة
 في النار والمرور في العيون لا جماعة في نافلة الا غير ذلك من الاخبار التي يخبر بعضها
 عبر الاصحاب ويندفع خصية البعض بالجماع المركب لان من منع من الجماعة في النوافل
 في شهر رمضان منع منها في غير ما ومنه يعلم ان كبر الجماعة في بعض ما عدا ما كن فله العذر
 والمنع فيها كما يحكى عن المفيد وغيره احدث قول ثالث وشيخ البيهقي لهم نقادون
 منع الافتقار في ذلك الى الاجتماع المركب بل قول عليه السلام ميرا الى النوافل في شهر رمضان
 ان هذا صلتها نافلة ولن تجزى للنافلة بمنزلة قياس قل في ان المنع من الاجتماع في نوافل
 شهر رمضان لا يخص نوافل شهر رمضان واحتمال ان يراد بقوله عليه السلام ولن تجزى
 للنافلة عدم الاجتماع في خصوص نوافل شهر رمضان في غاية البعد ثم
 لو قطعنا النظر عن هذا الخبر فلا يخفى ان مقتضى ^{الاصول} الصلوة الشرعية عدم وجوب التبعة
 وعدم سقوط القرائة وغيرها من احكام الجماعة فرجها عن مقتضاها لبعض الاجتماع



الغوايق في النوافل من جهة كمال الوصول مضافا الى ما يظهر من جملة من يحسن الاجماع على كونه
 كما عرفت العرفان وكرهه والشهر وغيره من غير النوافل في السرائر في صلب العبدان احسن من المسائل
 ولكن خالف ذلك جماعة وهم باي من جوار الجماعة في النوافل من جهة كمالها على جهة النفع
 غيرهم ومن توقف في ذلك كصاحب المدارك ومن نص في النوافل لليلة من شهر رمضان
 فالمنع وصلى الغيرة يجوز كغيره للعبدان وكلمة اول الشهرين وما في التحقيق قدس سرهم
 حجة على ان المطلق بعض الاخبار المتقدمة الدالة على استحباب الجماعة في الصلوة غير تنقيده
 بالغوايق وحصول صحة ما في المروية تؤم الناس فقال عليه السلام تؤم من في النافلة
 فانه في المكتوبة فلا صلوة والصلوة صلتها في رمضان لغوية والنافلة فانه في غير ذلك
 قائم بالوقوف واجواب لا عن الاطلاق فتدبر ايها وارادة في مقام صدر الاستحباب
 كالنفس الملهمة لا تنفع في المواويل المحكوكات فلا اطلاق لها وكو سلم في لوجب التقييد
 بما في الاخبار ولا عن الروايات في عدم مقاومتها لما مر من الاجماع والتأثير من الجماعة
 في النافلة فالواجب عليه على التقييد كما في عدة الاخبار المشتملة على ارتفاع اصواتهم بواحد
 بعد ان نهاهم بحس عليه السلام بمراسية عليه صلوة والسلام لما قدم الكوفة وقد كان
 الداعي لعدم دلالتها الا على جوارزامة الناس في النافلة لا على جوارزامة مطلق
 النافلة فيجوز ارادة النافلة مشروع فيها الجماعة ومن الثاني باقتدار كون المصلحة
 من الصلوة بالامر الصلوة معهم او منهم منهم ان في السبب لان في الخارج خوفه في
 الوقوع في الغشنة في تلك الايام وفيه تامل حجة التوقف في الغرض الداعي
 وعدم المرجح وقد عرفت حال حجة التفصيل لانه عدم اجواز في نوافل
 رمضان فيصحب الاخبار المتقدمة ويصحح الفضل في اجواز في صلوات
 الغدير بعض الاخبار الدالة على ذلك في الروضة من ثبوت الرعية في
 العبد وانه عليه وان ليس المنع من اجماع ولا اجماع منها وغيره في الله



الاول بعدم معلومية ذلك الخبر وعدم معلومية دلالة وعي الثاني بان التعديل المذكور عليه لا ينافي
 في اليقين المعروفين وفي الثالث بعدم اكتمال المنع واليقين في الجماع والسند ظاهرا وما
 التمسك بقاها انت في عا ايجواز مطاكو في خصوص صلوات العذير فليس كد بريما في قبيل
 الدلالة الدالة على احواله وفي الرابع في توضيح ذلك ان هذه التمسك فيكون في مقابل الدال
 الدال على عدم مشروعية العبادة المشكوكه وقد يكون في مقابل الدليل الدال على عدم مشروعية
 وعلى الدال في تقدير ادانبات الاستحباب فيك في صير مشروعية كما في المفروض وقد يراد بانبات
 الاستحباب في جهة بعض خصوصيات كالزمان والمكان وكذا ما بعد ثبوت احدى مشروعية
 وعلى الدال في قد يكون الدليل المقابلي ضعيفا كاثبات استحباب الصوم في اسفل بعض الاخبار
 الضعيفة الدالة على ان الامام عليه السلام صام في اسفل في قبيل بعض الاخبار الدالة على
 ذلك وقد يكون معتبرا كالأخبار الدالة على استحبابه في النافلة وكذلك قد يراد بانبات
 الاستحباب في باب العبادة وقد يراد بانباته في غير ما نقول في ذلك في عدم المكان
 الاستحباب فيما اذا اراد بانبات مشيئة خاصة في عبادة مخصوصة وذلك في المكان ذلك في
 غير خصوصيات المخرقة كاستحباب الصلوات في كل شهر وكذا في العبادات المخرقة فيما اذا
 كانت في خصوصية لان او مكان بعد ثبوت مشروعية كاثبات استحباب العبادة في مسجد
 او وقت مخصوص كالغشوق فقه او حديث ضعيف او كذا في ذلك ما يصدق معه بوجوب الثواب والاما
 اذا اراد بانبات الاستحباب في عبادة خاصة كاستحباب الغرض بد موجب ولا غاية في نظر الوضوء
 يكون على الطهارة في ضعف كل ذلك وهو قوله عليه السلام اي وضوء طاهر من الغسل و
 استحب في غير اجتماع في غير السبب في السبب وكذا في ذلك ما لا يكون في مقابل سور الدال
 اتفاقية بحكمة التفسير او اثبات الاستحباب في عبادة مخصوصة في مقابل الدال على عدم
 المشروعية كاثبات صلوة التراويح مثله في قبيل الاخبار الدالة على كونها بدعة واستحباب



الجماعة في النافذة في مقابلة قوله لا صلوة في الجماعة وسحب الصوم في سفر بعض الاجبار الضعيف
في مقابل الاجبار الدالة على حرمة الصوم في السفر في صحة التمسك المذكور في تلك مقابلة
في الموضعين نظر الى وجوب التمسك بالدين تحقيق مع عنوان الرجا والالتزام بالدين على ما ترتب
النزول في ضرورة بل في عدة استحقاق مقدمة على اصالته عدم مشروعية اذا كان في مقابلها اصل
العلية وعلى اصالته الحقيقة اذا كان في مقابلها الدالة القهريية التي لا تتم الا باصالته كحقيقة الى
اي من الاصول اللغوية وقد نزل في الاول فلان الحكم بالاجبار في غير دليل شرعي
تبريح محرم واما في الثاني فلان عنوان الرجا لا يتحقق مع وجوب الدليل الدال على عدم مشروعية ويكون
اثبات الشرعية واحكام هذه قوله لا دليل على صحة القول الشرعي وكما في المقام بتفسير
في الاول من الثاني اما الصحة في اللعل فلان مشروعية المكان الاستصحاب في التامع وقد
يرتفع معناه ان الشرع البديعي احقره التبريع فان معر من المكان الحكم بضرورة صحة
المشروعية وعدم مشروعية عدم التمسك بجملة عدم مشروعية بل قد يتكشف من مشروعية ذلك
عدم المنع المشروع في الواقع وفي هذا الباب عليه بعض الدعايات اثبات استحباب الفرض من
سبب دلالية لمصير جميع القواعد الى استحبابه ويمكن تنظير ذلك من اجابة الدال على استحباب نفع
اخر النهار ليس في الفرض مع اظهاره ومنه اثبات استحباب قضاء غسل الجمعة فيما عدا السبت فاما يوم السبت
وكذلك من الموارد التي تحقق فيها عنوان الرجا وبلوغ الثواب ولا يضر هناك عدم مشروعية
بعد عدم الدليل على حرمة برفق عرف ان ذلك يرجع الى عدم الاعتناء بصالح الحرمة
ومن الواضحات ان الدلائل في رجا الوصول الى الواقع في الدلائل في الشيء بعنوان
من الدين في رجا والعنوان في حديث جزيين هو الاول وخراب التبريح هو الثاني واما
يدل على ذلك ان مجرد صال المنع لم يزل لو كان ما في حرج من التامع وحديث من بلغ لم يبق
للقعدة المذكورة مورد اصلا ويلغو مفادا كحديث المذكور قطعا اذا كان مورد محتمل



محتمل لا يتطرق فيه احتمال الخط وضمن ظاهر ما سبق من النوام الثاني من التفسير
 فيما اذا اجرينا تلك القاعدة في مقابلة اصول العملية واما الف في الثاني فليكن انما اليه
 ان احتمال الثواب بعنوان الرجاء ما لا يضر به بعد تفرج الشك بانه لجماعة من النافذة واحتمال كبره
 في الكلام كما اردت في الوجوب وفي الحال او نحو ذلك من الاحتمالات البعيدة كما يتحقق عنوان
 الرجاء واحتمال الثواب لا يعنى به فالدان محالة اكدية تدفع هذه الاحتمالات قطعاً
 فتح هذا الباب في مقابلة الظواهر العرفية ما يتبادر اليك بطوار وهدم اسكن الاستدلال
 بها وهو خلاف الطريقة الدائرة بين الاصحاب لو سلم صدق الرجاء واحتمال الثواب
 مع تلك الاخبار النافية فلا يفتقر ارتكاب التجوز في تلك الظواهر بالاحتمالات البعيدة
 ورفع اليد عن ظهور تلك الاخبار لاجراء قاعدة التفرج مع تلك الظواهر معونة الاول
 اللفظية تدفع تلك الاحتمالات البعيدة وتجوهر الرجاء واحتمال الثواب بمنزلة العكس
 وتقدم القاعدة على الاصول العملية في الصورة السابقة لا يوجب تقديمها على الاصول
 اللفظية بطرق الدافع في المقام فان القاعدة المذكورة ترمي للاصول
 العملية لانها قائمة بمؤسسة في موضوع تلك الاصول فيكون كبر الدلالة بالنسبة
 لا الاصول العملية واما في حال تلك الاخبار النافية فالامر بالعكس في العرف
 يقدمون تلك الاخبار النافية على القاعدة المذكورة ويكون تلك الاخبار كالدلالة
 بالنسبة للاصول ومن هنا علم فوما قدمناه من النوام الاول فنتقدم بكون تلك
 القاعدة على الاصول اللفظية من المنعني على ما يفرق بعرف حكومة الاخبار النافية
 على تلك القاعدة لدلائلها على ان الجماعة التي سنها اشاع محها ما عدا اقل النوافل
 ولا يعتنى اصلاً بنجته التي خرجها قدمت تلك الاخبار النافية على القاعدة
 المذكورة توصي على عدم جواز العمل بالاحتياط في موارد الدلالة الدالة بالجمهورية



لان تلك الدولة الاجتماعية في تلك الموارد حادثة على قاعدة الاحتياط لقضاء كونه
 المنزلة بذلك مدفوع بعدم المناقاة بين قاعدة الاحتياط والدولة الاجتماعية على ما ذكره
 الاحتياط كقاعدة الاحتياط مؤكدة بالدولة الاجتماعية المعنى بتلك الدولة بان ما في
 العقاب وذلك لا ينبغي التوهم العقاب المحتمل بالاحتياط ولو كان الدليل الاجتماعي
 والا على نفي الوجوب والحكمة فان الدليل اذ اقل على عدم الوجوب السورة في الصلوة
 عدم العقاب تركها لدينا فيه الايمان بها لاحتمال العقاب تركها تغيير الاحتياط لا
 يزول بوجوده يدل على عدم العقاب ضرورة بقاء احتمال العقاب في الواقع عقلا ولو كان
 بعيدا كغلب مشروعية الجماعة في النافذة فانه لا يتبعه احتمال المشروعية بعد احتمال الاصول
 الشرعية التي عليها المدار في الدلالة الاجتماعية وبعبارة اخرى المناظرة في ضابط الاحتياط
 مودع مسندة العقاب في قاعدة التمسك بحجب المنفعة وبعد اجراءه بعدم
 بالحكمة وعدم المشروعية لا يفر احتمال المنفعة بخلاف الاحتياط عن عدم العقاب فان
 احتمال العقاب ولو بعيدا باق معه قطعا وانما ان الاحتياط انما يتغير الجماعة في
 النافذة هي من قاعدة التمسك في تخصيص قاعدة بغير هذا المورد اذ لا رجاء في تفريق
 ان لا بعدم المشروعية وما يدل على عدم جواز الجماعة في المفروض اثرنا اليه من قضاء
 الاصول الشرعية بعدم مشروعية الجماعة وعدم وجوب المتابعة وعدم سقوط النوازل
 ودلالة الآية على وجوب القراءة خرج لغيرها بالنقض والجماع بقا عدا تحت الدليل
 المذكورة وانما كدليل على استحباب الجماعة في الاستقراء والعديد فالجماع
 المنقول والمنصوص الواردة عن اميرست الرسول صلى الله عليه وسلم عن جماعة
 المنع من الجماعة في العديدين وتفسير الكلام موكل بالمحله ومحمد العقول في
 العديدين فالتم وهو المثار جواز فعلها حال فقدان شروط الوجوب جماعة



جماعة وفردانما اجتماع الجماعة فلهذا ذكرنا الاجتماع عليه ويظهر ذلك من جماعة
 كالفصل في لف والفظ البها ونر وغيرهما وبواب الاستجابة جماعة لينظم
 بؤنة فرد بطريق اولي ولو وثقة بغير سماعه من يدعي قال عليه السلام اذا انصرف
 الدمام قلت فان كنت في رخص ليس فيها رام فاصح بهم جماعة فقال عليه السلام اذا
 حضرت استقبلت الشمس وقال عليه السلام لا بأس ان تصلي وحده لا صلوة مع
 رام وجه الدلالة انه عليه السلام ثبت اجتماعه مع عدم الدمام فمخرج في الصلاة بدون
 في قول الجواب مثله وبذلك مجمع على الاخبار رعي مكي في ذلك وقول الصادق
 عليه السلام عني شمر في صلوة الفجر والظهر صليها ركعتين في جماعة وغير صلاة
 ومثله رواية ابن المغيرة وربما صند وروىها في مقام ان من صلى ركعتين
 صليت وجوبا في الجماعة او نذبا في غير ذلك روي عن ابي ذر عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع
 فانت مع الدمام ومن اخر تعلق بالمنع دالة على نفي هذا الصلوة بدون الدمام
 وسيد في وجه الجمع بينها وهي تلك الاخبار ولا استجابة لفرد في هذا ذكر
 لقوله عليه السلام في موثقة ابن سنان من لم يشهد جماعة النكاح في العيدين
 فليغتسل لتطيبا وجد ولبصر في عيته وهذه كالمصاحف جماعة ولو وثقة بغير
 عن الامام للخروج يوم الفطر والضحى عليه صلوة واحدة فقال عليه السلام
 نعم وموثة سماعه لا صلوة في العيدين الا مع سلام فان صليت وحده فلا بأس
 وقد خالف في المقام جماعة من اعلام فتنهم من منع من الاستجابة مع الجماعة
 عن المقنع والعماني ومنهم من منع جماعة وهو الزواجر كاعز المرتضى
 واكليم راويزي الى جماعة من القراء والمناجدين ومنهم من عكس على ما قيل
 واجتمع للدليل بادل على نفي هذا الصلوة بدون الدمام كصحبة زرارة في صلوة

والمعاني في الصلوة



العیدین من لم یصلح امام فی جماعته فله صلوٰه علیه ولا قضاء علیه والاخر لا صلوٰه فی یوم الفطر و
 الاخر الله مع الام والامام من لم یصلح امام فی جماعته یوم العید فله صلوٰه له ولا قضاء علیه
 الرابع عشر الصلوٰه یوم الفطر والاخر فقال علیه السلام لیصلح الله مع الام واکامته انما صلوٰه
 العیدین علی المقیم ولا صلوٰه الله مع الام والامام وانه فان صلوٰه العیدین مع الام مفروضة
 ولا ینکون الله امام وظیفه والاب بعه من لم یصلح امام فی جماعته فله صلوٰه له ولا قضاء
 علیه فهذه الاخبار تدل علی عدم مشروعیت هذا الصلوٰه بدون الامام صلیت جماعته او فراد
 واجابوا عن الاحتجاج بهذه الاخبار بقول ان یروى بالامام من قید به لا خصوص المعصوم
 علیه السلام بل قید هو الظاهر بقیة تکرار الامام فی کثیر منها فتدل علی ان شرط الجماعة فان
 کان الشرط وجوب هذا الصلوٰه لا یقع فیها دلالة علی عدم مشروعیت حال تقدم شرط
 وان کان هو المشروع فانما تدل علی عدم مشروعیته لفراد الجماعة حال کونهما ^{محدود}
 وقد کتب بحکم فی الصلوٰه فی نفي الوجوب فله تدل علی عدم مشروعیتها حال عدم الوجوب
 لاجتماعه ولا فراد وبتلك جمع بین هذا الخبر والاخبار والاب بعه الله علی احوال
 جماعته وفراد ویشهد علی اجماع رواية سماعة لصلوٰه فی العیدین الله مع الام وان
 صلیت وحده فلا بأس فان اجماع بین نفي الصلوٰه بدون الامام واثباتها منفردة لا علی
 الاکثر ذلك التفرع فی الوجوب ویؤید به تفسیر الله مع الام بانه فی بعض تلك الاخبار
 کافر یفقد شیخ الاستبصار حیث یقول فله صلوٰه علیه ولا قضاء علیه ویدل علی ذلك قوله علیها
 انما الصلوٰه یوم العیدین من خرج الی اکبتانه وما من لم یخرج فلیس علیه صلوٰه وعلیه
 فی رواية القنور الخروج یوم الفطر والاخر الی اکبتانه حسن لمن استطاع الخروج بها
 فقلت انما یتان ان کان مریضا لا یستطیع ان یخرج ابعده فی منته قال له فان المرو
 فی الوجوب الذکر لدینا فی ثبوت الاستحباب ومنه من ذکر التبعیض من الله فی باب



في باب انما يجب صلوات العبدین الامع لام وقد جمع بين الاخبار بوجه ضعيف لا داعر اليه ولما
مسئله الثاني في فلاح الخبر الثاني للصلوات بدون الامام خرج عنها الاثنيان بما انفردا
بقوله عليه السلام لا بأس ان اقلنا وحدك غير الاثنيان باجماعه نذبا تحت الاخبار واصله
عدم جواز الجماعة في النوافل والاخبار انما بقية النافلة عن الجماعة في النافلة خرج
الاستقفاً بدليله الا تحبب الباقى وقوله عليه السلام في موثقة سامة فان صلوات الله
وحدك فلا بأس فان مفهومها بئس ان صلوات الله باجماعه وترك الجواب بتفظيم
والاكتفاء بين وقت اللبح بعد ما سئلت فيها عن فعلها باجماعه حيث لم يكن الامام
الصدر والاقتضار على الامم بالانفراد في صورة عدم شهود جماعة الكل في محبة ابن
سنان والنفرة موثقة بل لم يثبت الرجوع اليه فصلوات العبدین في السطح او
بيت قال عليه السلام لا يؤم ابن ولا يخرج من وليس على ابن خروج ولا قال بالف
باني الامامة لله وغيرهم واجيب عن الدلائل ان الخبر المذكور كما اخرج الاثنيان وكذا خرج
الاخبار الدالة على ثبوت الجماعة اخرجت الجماعة وفيه ان بعد ذلك من هذه
الافراحي لا ينبغي شيء تحت الاخبار المذكورة وللاذبح في ذلك كخبر في الصلوات
في الوجوب لا داعر اليه اذ يكفي هذا الخبر في ابطال صدر الاحتجاج وقد ثبت ان المراد
بالصلوات هذه الصلوات مع غير الامام ولو في الجماعة لا ما بقا من الجماعة وعن
الملك في ارتفاع الصدر بعد الدير على الجواز كما يرتفع بالاصل على الجواز في الاستقفاً
على ما سياتي في دعوى الثالث بعد منع جريان الاخبار النافلة عن الجماعة في النافلة في
تخصيص بين الاخبار بالاخبار المجوزة كتحصيلها بادل على الجواز في صلوات الاستقفاً على
ما استقف عليه ثم وعن الرابع بان المراد بالمفهوم ان كان المفهوم شرطاً غير مفهوماً ان
صلواته بدفعه دلالة لخرج على بئس ان ترك من الصلوة ولا من الصلوات



ترك المندوب في تصحيح المفهوم بالبيان بما جازته في موضع العقاب مع ضرورة التفرغ
 مع هذا الدليل على هذا التخصيص ان هذا يرجع الى اعتبار مفهوم وحدك وان كان مفهوم القلب في
 الوصف المتكلمين المتكلمين في لفظ وحدك فقد تقرر عدم العبارة بمدة في محله وعلى من يمنع
 عدم اجواب منع له فقال ان يكون المراد لو لم اذا انتقلت الشمس جوابا للسؤال فان
 النظر في فعل الراوي فاصح بهم جازية ارادة الاستفهام للخبير روي يكون الخبر دليله
 لنا علينا لدلالة على شرعية الجماعة والفرادى معاً ونوهم كون الكلام من باب الخبر
 بعد هذا وخارج الـ كل اجمال ان يروى بقوله يصح في بيته وهو الصريح مع الفوارد عن
 الجماعة ولو مع الجماعة وبيان اثبات استحباب الفوارد لا يثبت استحباب الجماعة الا ان يكون
 المقام مقام اليك لا يعلم ذلك وايضا جماعة الناس اعم من الواجب والمستحب فذلك
 استحباب الجماعة ايضا وخارج الـ بكونه ان يكون المراد في جماعة بالدهر اذا اجتمعت
 الرأى الموجهة للوقت على الرعي اذ يجب عليه في مفسد الجماعة وان يكون المراد في
 تالك الجماعة في حقها كما في الذكر في ذلك ولا يستند بكونه في الجماعة والمنع في الجملة
 انفراد فالجواب بالدالة على انه لا صلح الا مع الام ان حصلت في فوارد فذلك
 بكونه في الجماعة ورواية العنبر وفيها اذ ان قيل ان يرفى لا يتبين ان يخرج بها
 في بيته قال عليه السلام لا وهو دليل المنع في الفوارد واكثر العنبر في هذه الرواية
 انها مع رضى بدلالة بعض الاخبار المتقدمة على جواز الفوارد كما في مؤخر سائعه
 ابن سنان مع ان من المحدثين ان يروى بقوله يصح في بيته السؤال عن وجوبها على
 المرفي ويكون قوله عليه السلام لا نفيا لوجوبها عليه جهازي الاخبار ولا الاخبار
 الدالة على انه لا صلح الا مع الام فيعقد بدلالة استحباب الجماعة نقول بموجبه ان
 اما صلح الا مستقفا فيدل على استحباب الجماعة فيها بعد الاجتماع فيها كثره ظاهرة



در مقام اثبات اینست که

ظاهر الدلالة فيكون من المعلوم كالعبد في فريضة عن الدابة والناحية عن الجماعة في الفريضة
ولا يفرع عدم وجوده في فريضة جواز صحت الاستسقاء ومنه الكفاية للجماع في ذلك قطعاً
وتفسير الكلام في هذا الصنيع الثالث مذكور في المحمل وفيما ذكرنا غنية وكفاية
في تحقيق ان ادراك الجماعة باشيء يتحقق وقد تقدم بعضا من هذه المسئلة
قبل مسئلة انعقاد الجماعة باثباتي كالمحقق في التراب والنافع وكس في الجفوة كغيره
من جميع الازدواج التي بها قوام الجماعة وقد سئل انعقادها باثباتي فذلك الشرط وقد لك
الشيء في النهاية وواقعه في الواسع فقدم اخبار الانعقاد في اجند الدراك وحيث
ان مقتضى الترتيب الطبيعي تقديم مسئلة الانعقاد مسئلة الدراك كالمصنوع في جميع
المحقق فان مسئلة الانعقاد معقودة لبيان الدراك التي بها يوجد الجماعة ولا قوام
لها بدونها وسئل الدراك متفككة لبيان ان ادراك الام يتحقق باشيء وذلك بعد فرض
اللام والمأموم وبعبارة اخرى مسئلة الدراك مسببة لبعض شروط الجماعة وسئل
الانعقاد مسببة لاهمية الجماعة وانه لا بد من تحققها من اجتماع الدلائل ولكن قد بين
عن ذلك ان ما فعله المحقق في معنى ما صنفه وان الترتيب الطبيعي تقديم مسئلة
الدراك على مسئلة الانعقاد وذلك لان مسئلة الدراك تؤل الى ان طبيعة الجماعة
المستجبة في الفوايق اقر مراتبها ادراك ركوع اللام وهذا بيان لتلك الحقيقة
وتقديمها حيث لا يخفى وسئل الانعقاد فرع معرفته الجماعة وليس العرف منها
بيان مهنية الجماعة وانها هي الانعقاد بالاثباتي من الغرض منها التبيين انه لا يعتبر
في ذلك بعد دفاع في رأي الدين في مقام نفي توهم اعتبار رخصة او سبقة كانهجة
والله في ذلك بصير وكل حال فمننا مسئلتان
فقد وثق ادراك الركعة وكسق موضوع الجماعة اذا ادراك المأموم تكبيرة الركوع



اجتماع المأموم مع الإمام حال القيام ولو مقدار ركعة الركوع كبره لم لا فان المأمور لا يدرك القيام
 المتصغر بالركوع فانه الذكر ان ادرك الإمام فغير ركوعه من تلك الركعة اجماعا
 سواء ادرك تكبيرة الركوع او لا يظهر كانه فلف في عدم ادراك الركعة وفوت بحاقه
 ان ادركه بعد رفع رأسه وبذلك الاول بعد الاجتماع والظاهر ان المتصغر
 صحبه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا ادركت التكبيرة فترى ركع الإمام فقد ادركت
 الصلوة ومعنوم الاخبار والآية الدالة على لزوم الدعوى او المتيقن بركعة الركوع وهو
 الداعي لو بالركعة التي لم تشهد تكبيرة مع الإمام وكذا الاخبار الدالة على ادراك الجماعة اذا
 ادرك الإمام فترى ركع الركعة الاخرة كصحبة فضيل بن عبد الملك عن ادرك ركعة فقد ادرك
 الجماعة وحشة اجماعا وفيها اذا ادركت الإمام فترى ركع الركعة الاخرة فقد ادركت الصلوة
 على غير ذلك من الاخبار ولا فائز بالنقص في ذلك بين الجماعة وغيره وعلى الثاني رواية
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ادركت الإمام وقد ركع فركعتين وركعت فترى
 يرفع الإمام رأسه فقد ادركت الركعة فان رفع الإمام اليه فترى تركع فقد فتنك
 الركعة ورواية المعاذ السبكي للإمام بركعة فادركته وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا
 تقعد معه ورواية ربيع والنفيد ومن ادرك الإمام وقد رفع من الركوع فليسجد معه ولا يقعد
 بذلك السجود وغير ذلك من الاخبار ائمتنا الكبار واختلف في ادراك الجماعة بادرار
 الإمام راكعا وهذا اختلف في وجوده في باب الجماعة ايضا فائتت بين العلماء هو الادراك في
 الموضعين وان كان محمد بن عيسى وادراك الجماعة بركعة فلف فيه بين المتأخرين كما
 عن الذكر والرياض عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وانما فالفهم في النهاية وكتابي الحديث حيث اعتبر ادراك تكبيرة الركوع مع شرط ادراك
 مقدار التكبيرة من قيام الإمام وان لم يكبر كما اثرنا به والفرق بين القولين انما هو



مشهور بعينه تلك الركعة ورکعت تحت و في قول الشيخ لا يثبت ان صح له الدخول في تلك
اجماعه لا وراك فضيلة وان يثبت يكون مراد من الغوت الركعة والسر على الدخول في
تلك الصلوة عدم صحة الدخول فيها على الإطلاق وهو بعد واما تفصيله متفان
التفصيلين ما اذا ادرك المأموم الركوع الامام مقدار شبيبة و لا بها اللهم المأموم و
ما اذا لم يدرك ذلك المقدار في الدخول و صح الاستصحاب الاول في الامام في ذلك الحال
ام لا و للصح الاستصحاب الثاني في ادرك شبيبة في بها اللهم الامام ام لا و ذهب اليه العلامة ^{قال}
في التذكرة اذا اجتمع مع الامام في الركوع ادرك الركعة فان رفع الامام رأسه مع ركوع المأموم
فان اجتمع في قدر الادراك الركوع و هو ان يكون رفع و لم يجاوز حد الركوع كجائز و هو
يلوغ يديه الى كتفيه فادرك المأموم في ذلك و ذكر بقدر الواجب جزءه وان ادرك حين
ذلك لم يجزه ثم و وافقه في ذلك المحقق القمي في كتاب السؤالات اجواب العباد
المذكورة طه في استبار ذكر المأموم بعد ادراك الامام بقدر الذكر الواجب و عدم كفاية
ادراك ذلك المقدار بدون ذكر الامام وان ذكر الامام قدر الواجب فان الضمير في
قوله ما و ذكر بقدر الواجب راجع الى المأموم لانه معطوف على قوله فادرك المأموم
و لعد قول في صدر العبارة با وراك الركعة مجز و الاجتماع مع الامام في الركوع في
قبال عليه الشيخ من شرائط ادراك التكملة الركوع و لم يرد به كفاية الاجتماع معه
في الركوع على الإطلاق لينا في التفسير الذي صرح به بعدة تأييدها يظهر من بعض
الاسوة الدجلا و في فاضل العصر في كتابه المستطال النوار في التفصيلين
ادراك المأموم شبيبة الامام غير الاجتماع مع الامام حال كون الامام مشغولاً بالذكر الواجب
و يفي عدم ادراكه تلك فيعنه بتلك الركعة على الاول سيج المأموم ام لا و لا يعينه
في الثاني لك و وافقه الفاضل الزاقي في كتابه المستند الشيعة قال فيه و كان

وبعد حفظ السؤال
والجواب

المستطال النوار
في فاضل العصر
في كتابه المستند الشيعة



والاول معتقداً ان ادراك العقل اذا ادرك اللام في حد الركوع ولو اخذ في الرفع كما هو احد وجهي
 ان دفع في المسئلة ان اواية الاجماع بعيدا لمعوم عدم الاعتدال ولو لم يركب تسبيحة واحدة
 انتهى معنى هذه فغير ان الظاهر ارادة تسبيحة اللام بقية ان الركوع والاذن في الرفع في صدر
 العبارة هو ركوع اللام واخذ في الرفع ولا يخرج عن مراد الظاهر بلية التسبيحة للام
 والاموم معا كان بيان روفي ايمان بكل من نحو ما في الرواية من ادراك التسبيحة فالب
 لكل منها كان الظاهر ان مركب من التفصيلين المتعاضدين في غير رواية الاجماع الانية
 محمد لكل منها فان الظاهر ان مركب كل واحد من التفصيلين هو تلك الرواية ودفع
 او مختلف في فهم تلك الرواية حسب اختلاف الافهام كما وقع نظارة في غير واحد من المواضع
 ففهم ان العقل للمركبة التسبيحة الاموم والبعض المتقدم تسبيحة اللام وليس لها خبر آخر يدل
 على تعيين التسبيحة وان المناط ايها كما لا يخفى عنها وقوع التسبيحة معها معا حال الرفع
 في الركوع فلهذا من التمس في ان الرواية طقة في استنها وسيا في الكلام في ذلك ان دلهم وما
 كل حال فالتمس في هذا المسئلة عدم اشتراط تكرار الركوع بل يكفي ادراك اللام راكعا وان
 لم يجمع معه القيام الذي يختص منه الى الركوع اذ ان هذا الادراك اذ بعضها ظ كادرا
 حال الورك للركوع او اول بلوغ حد الركوع او اول ما شرع في الذكر او اثناء الذكر او في
 الذكر الاخر او ساكن بعد الذكر وبعضها خفية كادراكه حال الاخذ في السجود او ادراكه
 حال السجود قبل التماس وزعم هذا الركوع فلهذا من التمس في اخباره ان التسبيحة المشهورة
 وان لمستفاد منها الرقعة من ادراك فمقول اجماعا بروايات كالصحيح والذري
 رواه الشيخ الثلثة عن الصادق عليه السلام اذا ادركت اللام وقد ركعت فلبت قل
 ان يرفع اللام رأسه فقد ادركت الركعة وان رفع رأسه فبدا في ركعت فقد فتمت الركعة
 ومجمع سليمان بن خالد عنه عليه السلام ايضا انه قال في الركعة اذا ادركت اللام



الامام و هو راكع و كبر الرعدة و هو مقيم صلبه ثم ركب قنبر ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك الركعة
 وفي بعض الطرق فقد أدرك بقا الركعة والصحيح عنه عليه السلام ايضا اذا دخلت المسجد
 الامام راكع فظننت انك ان كنت اليه رافع رأسه فركعتك فركعتك فادفع رأسه
 فاسجد مكثا فاذا قام فالحق بالجعف الخبر ورواية الشما ان من ركب عبد الله عليه السلام
 ركبته في الامام و هو راكع فقال عليه السلام اذا كبر و اقام حصصه صلبه ثم ركب فقد
 أدرك ورواية معوية بن ميسرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا جاء الرعدة مباررا
 والامام راكع افرءة تكبره واحدة له قول في الصلوة والركوع ورواية بعض اصحابنا عن ابي
 جعفر عليه السلام قال قلت لابي امام مسجد آخر فاركع بهم واسمع صفان يغالون وانا راكع
 فقال عليه السلام احبركوك فاقطع والافاضت فائما ورواية الجعفر قال قلت لابي جعفر
 عليه السلام اني اؤدم فوما فيه ضلالتك وانا راكع فلم انظر قال عليه السلام ما عجب ما تسأل عنه
 انظر ميتا ركوعك فان القطعوا فرفع رأسك ومن اللاحاد في التربة ممتحمة السند
 مركبة الدلالة على ادراك الركعة بادرار الركوع وقد دلت بقوس اخرى ان من ادرك
 الركعة ادرك الجماعة و هو مذکور في صلوة الجماعة اجمعة انه لا يقرب اليها منها و هي
 الجماعة خزيمة الجماعة فالجواب المذكورة لبيانها صغر القياس في المتروكة لبيانها
 منها كبراه و يتبع القياس المأخوذ منها ان من ادرك ركوع الامام ادرك الجماعة ولكن
 استغفلة النبوة في الاخبار المذكورة حرجون حاجته الى الاخبار المتروكة بدو ان المستغفلة
 من الادراك المطلق فيها ادراك الجماعة لا ادراك الركعة او ان الادراك العبد بالركعة
 كذا به عن ادراك الجماعة ثم ان خلا الاخبار المذكورة كفاية للجماع مع الامام في الركوع
 وان المصنف في ذلك الموضع لغوت الركعة رفع رأس الامام قبل ركوع المأموم نعم قد يقال
 فيما اذا ادركه حال للقد في الرفع قنبر لهما و عن عبد الرزاق في حديثه ان ذلك قادم

نقیسی
 نسخ
 اور کتب و نسخ
 اور کتب و نسخ
 در بعض اور کتب



كادراكه بعد رفع اليدين استثناء الاجزاء المذكورة كما يظهر من صاحب كتابنا وشرح الحفوية لمعتبر
 اجتماعهما في حد الركعة ولا يتقدم فيه شروع الامام في الرفع او المنيح او ركعة على الظاهر و مراده على
 الظاهر الاجزاء ووجهه صدق الاجتماع والركوع فيرفع رأس الامام الا ان يستأنس بذلك
 الاجزاء للركوع غير تامل ومقتضى عدم الادراك وانما حجة الشيخ في تفصيحه محمد بن مسلم عن ابي بصير
 عليه السلام قال قال ان لم تذكر القوم قبل غير الامام للركعة فلدن فعلن معهم في تلك الركعة
 صحيحة الاخر عنه عليه السلام ايضا قال لا تغدوا ركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الامام وصحيحة الثالثة
 عنه عليه السلام ايضا قال اذا ادركت التكبيرة قبل ان يركع الامام فعد ادركت الصلوة وقصرت في الله
 في هذه الاجزاء الصالح وقد يستدل لا ايضا بما رواه الفقيه الصادق عليه السلام اذا لم تذكر تكبيرة
 الركوع فلدن فعلن في تلك الركعة ولحسن اكله او صحبه من الصادق عليه السلام ايضا اذا ادركت الامام
 قبل ان يركع الركعة الاخرة فعد ادركت الصلوة فان انت ادركته بعد اركع فمر الظاهر ان
 هذه الرواية وان كانت ولادة في اجماع الله انه لا بد من انفسها وبها اجماعه واقبال
 الفقيه كافة كما في الذخيرة وصرح به في كتابه ما لا عبرة به واجاب في الاستبصار عن الصمغاني
 السبق ذكرنا اما اوله عند ذكر الاجزاء الدالة على ادراك الجماعة باوراك ركوع الامام بان
 الوجه في هذا الخبر ان محمولا عليه السلام ادركت الامام وهو راكع او ادركت الامام وقد
 ركع على الحق به في الهدف الذي لا ينبغي التفرغ عنه مع ذلك كان وان كان قد ادركت تكبيرة
 الركوع قبل ذلك المكان لان حرمه مع الامام يكبر للركوع ويمنه ويمنه مسافة يجوز له ان
 يكبر ويركع معه حيث انتهى المكان ثم يمشي في ركوعه ان شاء فليكن به الركعة في مكانه فاذا
 فرغ من سجدة لم يبق به اتي ذلك وفقد معنى حملنا هذا الخبر على هذا الوجه لم يبق قصده
 استشهد على الحكم المذكور بما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يركع
 السجدة في ان يفوته الركعة فقال عليه السلام يركع فبكران سبغ القوم ومشيروا ركع



كان الدلائل في كتابه
محمداً سبطاً بائناً على

رايهم فيهم وبالصحيح المتقدم وهو قوله عليه السلام اذا دخل المسجد والامام راى الحديث قال شيئا لا
يافاه الا من دانه ان الاخبار التي اخرج بها شيخ الطائفة كالدلائل التي استدل بها تراويحها
ما لا شك في سندها ودفعي دلائلها ولا في وجه صدورها وليس في اعراض الشيخ عن الصحيح التي اعتمد
الشيخ في دلائله على استمالها على ما في من اجابات من الذين علموا على الدلائل عن اظهرية الدلائل
الدولة من الصحيح وكونها بمنزلة اليها كالنص بالنسبة الى الظاهر من الظاهر الواقع حال
تعارضها تقدم الاول على الثاني وان يكون التفرع في الثاني من منه في النص فلا وجه لذلك
التأويل في الاخبار الدالة بحكم الصورة المذكورة غير حوازي الاتفاق والمشرع لا يلزم
ليس في الخبرين اللذين استشهدا بها دلالة على ازيد من حوازي ذلك وذلك لا يجوز عند
الدلائل في ذلك ايضا سيما بعد ظهورها فيها على ما في خصوص ما في الروايات في الصحيح
ورواية الاخبار الدالة بطرق عديدة وقوتها بالشهرة بزيادة صحيح وصنف الصحيح باعراض الشيخ
فلقد ورد في هذا الخبر عن الدفول في تلك الركعة وعن الاعتدال بها على الدلائل ونفي التفسير
عن الدلائل كما في الخبر في قوله عليه السلام في رواية ابن سنان اجمعة لا تكون الا في الدلائل
الخطبتين في قول الدلائل في ادراك اجمعة باوراك الركعة على ذلك ايضا والمرو
بكرامة الدفول كون من اجماعة اقربوا كما هو معنى كرامة العبادة ويكون المذكر المذكور
للمرجوحية من الجماعة التي لم يترك فيها تسمية الركوع واحد والسنة بالنسبة الى التي ادرك
فيها تلك الامور وان كان تلك جماعة شرعية ومن بمنزلة هذا ولكن النافي من هذه الدلائل
الدالة على انه في الدفول في تلك الجماعة ومحمد الفرد لا يفهم في تلك الجماعة التي لم يترك فيها
الاتفاق مع الامام في ذلك الركوع او في السجدة الاولى او الثانية ومتابعة الامام لا ان يفرغ
ثم الاتيان بما يخص الافراد مما يختلف حسب اختلاف مواضع الاتفاق على التفسير المذكور في
الدلائل الدالة على ادراك فضيلة الجماعة بذلك وجه الاعتدال بذلك ولا يكتسبه من صلوة

ولما عرفت في الكتاب على ما في
الدفعول في تلك الركعة
وذلك الصحيح منه



ووجه الدفعية اشتغال بالخروج فصيلا بجماعة وانما الصلوة تامة لا فعال ولا لو قلنا بفوات
 الركعة في الصورة المذكورة كما يراه الشيخ فانه ان تقول بان المروءات الركعة وعدم جواز
 الدخول عدم جواز الدخول بحسب ذلك ركعة من الجماعة وان جاز الدخول فيه في سجود
 لذلك فصيلا بجماعة او تقول بعدم جواز الدخول الى المسجد بالخطباء وان كان ذلك
 لا يخرج عن العبد وامر كالتعصيف المتعصيفي فما رواه عبد الله بن جعفر الحميري
 عن صاحب الزمان عليه السلام وعمره ثمانون سنة انه كتب اليه يسئله عن الرجل يركع
 الامام وموررك فرج معه فمستحب الركعة فان بعض اصحابنا قال ان لم يسجد الركعة
 فليس له ان يركع في تلك الركعة في جابت عليه كصلوة والسلام اذا لم يركع الامام فليس
 الامام نسبية واحدة هذه بتلك الركعة وان لم يسجد ركعة الركوع في هذا الفصل
 مشترك في ادراك الجماعة بدارك الركوع كما هو المشافه فان في ادراك الركوع
 هو ادراك نسبية الامام كما عليه بعض الاعلام وان لم يسجد الاموم او تسجد للاموم
 كما عليه العلماء عليه الرحمة ولن لم يسجد الامام وقد عرفت ان المشافهية لا تمنع من
 الادام في الركوع ولو لم يسجد الامام ولا الاموم في حال اللطمح والعلام حملوا ادراك
 النسبية على ادراك مقدار ادائها وطورها انما المذكور من اصد له كونه مكانة في لفظ
 للخطباء الكثيرة انما طوقها بالركعة بجماعة ادراك الركوع من غير تعيين اصد نعم
 على تقدير اعتبارها للمناهي من تعيين تلك العلاقات بصورة ادراك التسبيح من احداهما
 على القولين كما نذكر اليه وكما في صاحب الكفاية فانه فهم من الخبر ان المراد هو
 نسبية الامام واصحابه وذلك لو كان الخبر المذكور دالا على ذلك لكنه نسبته عليه السلام
 في فهم عبادة روض الجنان وما عليه العمدة في التذكرة فزعم انها يقولان باعتبار ذكر
 الامام وذلك لان صاحب الكفاية قال واعتبر العلماء في التذكرة ذكر الاموم قبل



قد روي اللام ولم تنك ما فذه شهر وسند ما في محال الذبيرة فانما هي العلامة بان ذلك
 لها فذهله ومرجع الاشارة الى عدم شرط الذكر وصاحب الكدائق اورد على صاحبك بان
 الشرط ذلك في روى الجان وكما عنه انه قال في شرط المصنف في ذكره اورد ان الذكر فورد
 على صاحبك بان الدليل على ذلك موجود وهو رواية اكبر والذرا وقصه اطلاق عبارة
 الروى والمنداره فيما عنه ما به لم يكن عنده كتاب كره ولا فله فخر ان فقدم العلامة
 في كره في صنف الجاهل والجاهل في كره في منها روى المصنف كماله فخر في خطها في ابيان وما
 نقلناه عنه سابقا في كتابك ويمكن ان يكون غرض صاحبك من في الرقوع ان فذه
 التلخيص العشر على الدليل الواقع فيها مع عدم ظهور ذلك الرواية في اعتبار ذكر
 المأموم او اشارة الى انها مكاتبة والمطابقة غير معتبرة هذا وان كان الظاهر ان طريق
 الرواية في الجهر ما لا يفسد فيه ولذا نقول ان مقتضى الاحتياط بعدم بين الرواية و
 اعتبار الذكر في حصرها في المكاتب فان لعدة موائل على هذه الرواية وان الظاهر ان
 نسبة اللام او نسبة نفسه والافاض ان اشكاله احد الدين في حاشية اللام
 والعبارة فانه لفكر منها الا ان فسلم في لوازم كل منها مع الاشارة الى بعض
 المؤيد على العلامة فيقول ان قلنا باعتبار نسبة المأموم كما عليه العلامة و
 ادعينا ظهور الرواية في ذلك كما يظهر من البهائية في حاشية ك و ف صاحبك
 الكرامة وغيرهما يكون معنى الرواية هكذا اذا ادرك المأموم حاله مع اللام في الركوع
 نسبة واحدة بمعنى انه اتى بها في تلك الحالة اذ ركع الجماعة وهم بتلك الركعة كان اللام
 ذاكرام لدوان لم يذكر كك فذه فانه الركعة ولو ذكر اللام وما بالانها بان الرواية و
 بان الاخبار الدالة على ادراك الجماعة ما ادراك المأموم راكعا ما فخر مع ركوع المأموم
 كقوله عليه السلام ثم ركع وقدر ان تركه واركع بل يكون الركوع في هذه الاخبار راكعا فخر



الرواية مبينة لمفسرة ابا اديرج محمد التفسير الى ان الشك كانه قال ان ركوع المأموم
 مع الالام الذي يمكنه باوراك كما عهده هو الركوع الذي ذكر فيه المأموم واقته ولم يبق منه
 سور في الرأس والاراد بل هو المأموم تسبحة واحدة آتية بها حال الدعاء مع
 الالام فالتسبيح مفعول للموقوف ونسبة الادراك للموقوف لا فعل النفس لا في
 كافي ادرك فلان زيارة وقراءة وكذا ذلك وان كان الاكثر اسما الى فعل
 الغير او لا يكون فعل المدرك وان لم يكن مفلا وما ان قلنا بتسبحة تسبحة
 الالام كما عليه جماعة من المحول فله تكون الرواية مفسرة لتلك الاخبار ربما تلتها
 ومنافيتها منها فاة المقيد مع المطلق ولا بد ان يقيد اطلاق الركوع في تلك الاخبار
 بمنزلة ركوع المأموم بغير حيز عنه وهو ركوع ذكر الالام حال ركوع المأموم وكذا التقيد في
 رأس الالام بالرفع المقرون بالذكر ولا يخفى في هذا التقييد من اخراجه بقوله عليه السلام
 وفدرك في صحته على ظني اللين بالركوع مع الذكر الواجب في ركوعه قوة ما
 عليه العمل به في لولم يكن الجمع بين الرواية وتلك الاخبار على نهجه من باب الجهل و
 البيان من كان من باب الاطلاق والتقييد ايضا كان اجماع من اجمع الذين التزموا
 لما امرنا اليه انما ومما يزيد من حجة العقلية في اطلاق الفتاوى ما يستجاب له طاعة
 الالام ركوعه لان يلحق به المأموم نظر الى الاخبار للدلالة على ذلك المتقدم حجة منها
 وظان تلك الاطلاقات والفتاوى غير مفيدة بذكر الالام ودعوى ان تلك الاطلاقات
 منزلة على الغالب من كون الاثر ظاهرا مع الذكر سيما مع عدم علم المأموم بكون الالام
 راكعا او رافعا من غير ممنوعة وما يستلزم من لفظة الفاعل بغير الالام عليه السلام
 بل هو من الادراك لان الادراك يمكن دعوى ظهوره في كون المدرك فعل الغير كافي
 ادركت حيوة فلان ولا للموقوف فيمكن من هذه الدعوى فيه لان لموقوف الانسان يفعل



بعض معناه معناه انما به كافي الحق فلو ان ركعة من الوقت بعين فعلها وانما بها حقوق
 المأموم نسبية مع بيان انما به كافي الحق ان الادراك المستوفى لفعل ايضا معناه
 الاتيان به في آخر الوقت المضروب بقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الوقت فليكن ادراك
 الوقت كله وما يستأنس به للعلامة بان قول الشافعي ان بعض ما يقال ان لم
 يسع تكبيرة الركوع فليس له ان يدخل في تلك الركعة بيان لما شك وما قد سئواله
 عن كفاية ادراك الركوع فيكون غرض السؤال عن تعيبي بعد الامرين اعتبار سماع التكبيرة
 او كفاية ادراك الركوع مع كفاية الاول في حصول الجماعه وللازم ذلك ان يثبت
 جواب الامام عليه السلام بقوله اذا لم يسمع الامام الى بيان الركوع الواقع في تلك الصلاة
 وتفسيره له بآية آتاهم الاكثا وبالذكر هو ان المكن مع ذلك كله فليقار
 بالنج عن الله فلو استحال اعتبار ذكر المأموم من الرواية في غاية الصعوبة لانهما
 قابلية للدراسة اعتبار ذكر الام فلو كان مرجع تلك العلاقات الفاضلة
 بكفاية ادراك مطلق الركوع والاحتياط باعتبار الذكر في كليهما نظرا الى دلالة الرواية
 على اعتبار صهر الذكر وجهالة الذكر وان كان ممكنا بمرطبا للقاعدة الا ان اللاحق
 عدم وجوبه اذ لا فائز بذلك ظاهرا او ما ذكرنا من التايدات لمذاهب العلامة محدود
 استيناس غير صالح للثبات بذهاب الذكر كمنع بالبال الى ان يقع التامل ان المنك
 من النسبية في الرواية بقرينة التفسير للحقوق موثقا بنسبية الامام كما هو المعروف
 في الاصل فان معنى الحقوق عرفا يقتضي ان يكون هناك شيء يراى الوصول اليه و
 الاتصال به وبعبارة اخرى لا بد في صدق الحقوق من وجود الشيء الذي يراى الوصول
 اليه فثبت تحقق الحقوق كافي الحق فلو ان بالقله وهذا المعنى يقتضي ارادة ذكر الامام
 لوجوده فثبت الحقوق المأموم به ولا يعيق ذلك في نفس عدم وجوده فثبت الحقوق

نسبة المأموم



والذي منزه عن القدر والاعمال انه لم يخلق هذه الاشياء بل ان اللوح وان كان مرادفا
للدوراك فيقتضي دمج الملقى به والمدرك ولذا قيل ان المراد بالركعة في قوله عليه السلام كونه
من الوقت مقدارها ليس بها من الزمان لا نفس الركعة **س** لكن ان غير اللوح مع عدم
العبارة بذكر المأموم مجرد من العلم به لانه وان اعتبره في المحرك كونه ولكنه عدل عن ذلك
في الدلالة الى اعتبار ذكر الامام وعبارة الفاضل التراقي غير ظنة في ذلك وذلك ان مثل المحقق
القمي وان كان محله ظاهرا في اعتبار ذكر المأموم الا ان في ذلك من غير عنوان الاشارة بل بعنوان
الاعتناء كما لا يخفى على من لا يحظر مرشد القوام واما فتنه من المحقق البهبهاني في الاشارة على وجه
الورد على العلم به بعدم وقوعه على ان النفس موجودة وموروثية الجبر فليعلم غرضه
مسندة ليعتبر فيه من ادب العلماء ان لا ياتوا بمعتقد بدلائلها على مذمومة فالجواب ان يكون
العبارة بذكر الامام وفان صاحب تقي وبعض العلماء حرمانه في مثل نقول من قول
باعتبار ذكر المأموم كونه الفاضل الذي قد عرفت عدوله عنه ويكون المرجح في تلك الاطلاقات
الدالة على ادراك الجماعة باوراك نسبة الامام اى مقدار لا ولولم يسبح والرواية المذكورة على
اعتبارها غير صالحة لتفسير تلك الاطلاقات لانها اقوى من هذه الرواية لموافقتها لفتاوى الصحابة
ومعقود الاجماع فتم فان المسندة محتاجة الى التمسك **قد عرفت ان الجمار**
تحتج بجماعة باوراك الركوع فاعلم ان ادراك الركوع قد يكون معلوما للمأموم وقد يكون مشكوكا
اذا كان معلوما فقد تقدم الكلام فيه مستوفى وسبقه والمقصود الآن بيان صورة الشك في اللوح
ومحمد الكلام من ايضا ليس في صحة اللوح لحدوثه حال الدراك للملاحظة او في صورة اللوح مثلا
فان الجماعة في ذلك مما لا شك في كالا اشكال في جواز الدخول والمتابعة لا يجد ثواب الجماعة في
انما الكلام في جواز الدخول على وجه الجرم بالنية واستبعاد الجماعة الزمنية فنقول للشك في اللوح
صورته احدى اشكال في اللوح الاستقبال اي انها اشكال في اللوح كالباب بعد التحقيق



تحقق الدخول وهذا سببا لانه انما يشك في ذلك مع عدم علمه برفع رأس الامام وعدم اتيانه بالذكر ويكون
الشك لغير الشك في رفع الامام رأسه او يشك في ذلك بعد علمه برفع الامام رأسه وعدم اتيانه بالذكر
بعد اتيان الشك في الحق المأخوذ بان يكون قد دخل معه في الركوع والى بالذكر هكذا وبعضه
اعتقد انه ادرك الامام ثم حصل له الشك اثناء الذكر او بعده في انه ادركه فيها مفع ام وشر شك لا
الاعتقاد بان لا بد من ان الامام رفع رأسه ام لا ومنها صورتان اخريان الاولى ان يشك حال
الذكر ام بعده في انه ادركه في اول الامر ام لا مع علمه برفع الامام رأسه حال الشك الثانية الصورة
بكالها لكن مع رفع المأموم رأسه ايضا فالصور خمس وانما ثلثا القسمة من اول الامر لوضوح
الحكم في هاتين الصورتين الاخيرتين بل في الثالثة من الثلثة الاولى ايضا ضرورة صحة الجماعة في
هذه الصور لكون الشك فيها بعد تجاوز المحدث كاشيا اما الصورة الاولى الشك في الحق
الاستقبال فالحكم فيها بجواز الدخول بنية الجماعة على وجه الجزم بانية او الدخول على وجه التردد
بان يكون جماعة ان لم يأتوا بغير الامام وفردان لم يلحقه او تعين الانتظار لركعة اخر ان لم تكن
اخيرة وفوات الجماعة ان كانت اخيرة الشك والظاهر ان المسئلة لا يفي فيها بخصوص فالمرح
فيها الاصول والقواعد من الاخبار لا تدل على ازيد من ادراك الجماعة حال تحقق موضوع
ادراك الركوع واقفا ولا ربط لها بصورة الشك فضع دعوى من صاحبها بصورة العلم
العادر بالدراة فمركا لملحق الوارد في مقام حكم اخر ذلك الاخبار الواردة في الدخول
في المسجد الظان برفع الامام رأسه ان مشرايين قد بان يملك يدركه يكبر ويركع ثم يلحق
بالصف فانها مسوقة ايضا لبيان هذا الحكم الذي لا دخل له بسنة الشك في الادراك
برقته تدل على اعتباره طيبان فمردل على خلاف المقصود وجمع فلا بد من التامل في
ان انتهى بقاء الامام راكعا ينفع في جواز القدأ ونية الجماعة ام لا فربما ياتي
باجواز للاستصحاب وقار بعض المتأخرين بقضي بعبادة الامام وعقله وغيره ما فرس



ثم انظر الى المستمرة التي لا يعلم المكلف جهولها في الآن الثاني وايمره بالطلاقات الدالة
 على ادراك الجماعة باوراك الركوع لانها علم ما علم بانه يدركه او شك فيه خرج منها ما لو علم بعدم
 الادراك وبقي الباقي وارتضى به فيه لان الموضوع الذي ترتب عليه احكام الجماعة هو اجتماع المكلف
 مع الامام وانتهى بقية الامام راعيا الى ركن الادراك لا يصلح مدببات الاجتماع المذكور لانه حرم
 الاصول المثبتة التي تقاها الاصحاب مع انه معارض باستصحاب عدم الحقوق وعدم حصول الجماعة
 على ما قيل وان كان ذلك غير ظاهر لاعتبار الاصول المثبتة او كان الموضوع لجواز الاقتداء بمجرد
 بقا الامام راعيا مع التمسك به في المقام كما يصح التمسك به في كل مقام اريد ترتيب الحكم
 الشرعي على نفس المستصحب كما انتهى بعدالة الامام او حيوته او عقله او غير ما بقياسه بتلك التي
 قياس مع الفارق ولو سلم في الجملة قياسه باستصحاب جميع الاوصاف المتبعة التي لها دخل في المكلف
 اما ما كان او ناموا لا يخص استصحاب اوصاف الامام بل استصحاب في الامور المستقبلة لا حتمية
 له بهذا الباب اذ يخرج في جميع الامور المتعلقة بالعيش من المدارك في الامور المستقبلة سيرة العقلاء
 لظن السادة لا استصحاب في الدخول لذلك المقام او لا طمئنان بل هو قرض السيرة
 على الدخول فلعن الوجه فيها عجز والكتفاء احتمال الادراك لا التحويل على الاستصحاب وانما
 الثاني بتلك الطلاقات الدالة على ادراك الجماعة باوراك الركوع ^{لأنه} فقد عرفت انها واردة
 في مقام حكم اخر وهو التنبه على عدم الحاجة الى ادراك التكملة وكفاية ^{لأنه} الاجتماع في الركوع
 فليس بان حكم وهو الموضوع وهو غير تعرض فيها بصورة انك اصله فتلخص ان الحكم في الصورة
 الاولى فيما اذا اراد الدخول على وجه جزم بنية الجماعة ونزك القراءة كما هو مكرر الكلام هو البطلان لعدم
 مقتضى الامر الموضوع واكثر عدم تحقق الموضوع الذي هو الاجتماع مع الامام وعدم تحقق سقوط
 القراءة وكذا في حكم الجماعة نعم لا ينافي من ترتب بعض الاحكام الكلية الدالة في تفسير الله
 واليمين عليه على استظهار الاصحاب بشرط الجزم في النية مع المكلف في غير واحد من ابواب العبادات



العبادات والجزم في إثباته مع شك في وقوع المنور مع عدم الدليل على شرعية ما لا يقدر على ان ظاهرهم انكار
الاكتفاء بالمثل الاجمالي مع القدرة على التمثال التفصيلي وظان الدخول في الجماعة مع شك في ادراكها
يكون حرام التمثال الاجمالي مع التمكن من التفصيل منه كما صبر الافراد لو الدخول مع الامام في ركعة
اخر مثله وقد قدم في ذلك صحة الدخول في الجماعة لو فرض العلم بقراءة الامام ركعة الى ان يفتي
او الظن الاطمينان في ذلك مع مطلق الظن بذلك ضرورة ان العقل قد يقدّم على التمثال في ذلك
يقنعون باحتمال الموهوم كما هو ثابت في افعالهم ويقنعون بالامثال الاطمينان في غير الجزم
واما الدخول مع التردية في النية فمقتضى معرفت عدم جوازها وبطلان الجماعة على تقديره فلو
نور الجماعة ان ادركها وبطلان الصلوات ان لم يدركها لم يصح وكذلك الحال لو جزم في غير
التردية صلوة صحيحة كالجماعة والافراد لعدم جزمه باحد لا على سبيل الغيبى لكن يمكن ان
يقى بالهوية في الصورة الاخرى بناء على كون الجماعة من الشخصات الخارجية للصلوة لا من
لها وكذا ما لو نور الجماعة ان ادركه وجوبه لا ادراك الغيبية ان لم يدرك والصلوة بط
الهيبة عدم لغوية شيء في غير ذلك في التردية لم يحصل الجزم بالنسبة الى القدرة المستند
الجامع بينهما ثم ان الدوران المذكور يحل على الشك في اذ الحاق مع الجزم بالادراك
عرض له شك في غير ذلك كما قد كان الحكم بالهوية في صورة الدوران بين الفرد وبين
الجزم من واما الصورة الثانية فالقسم الاول منها وهو اذا كان
الشك في الادراك لا جبر الشك في رفع الامام راسه فحكمه صحة الجماعة على الصورة المذكورة
لقوله عليه السلام اذا ادركت الامام وقدرت فليكن قبرا ان يرفع الامام راسه فحكمه
ادركت الركعة اخبر وغيره مما يدل على ادراك الجماعة بادراك الكون والامام
وجه الاستدلال انه في الفرض المذكور يصدق ان المأموم ركن والامام ركن اما ان

في وجه الغيبة

في وجه الغيبة

في وجه الغيبة

في وجه الغيبة

في وجه الغيبة

في وجه الغيبة

في وجه الغيبة

الفقهی از کلام و کمال و عبارت و آخر صفة الاجتماع فباستقصا بقایا







سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران